



# دولة فلسطين

التقرير السنوي لعمل الحكومة الفلسطينية السابعة عشرة  
(2 حزيران 2014 - 2 حزيران 2015)

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

كانون ثاني، 2016

## جدول المحتويات

4	كلمة دولة رئيس الوزراء .....
5	كلمة أمين عام مجلس الوزراء .....
6	1. الملخص التنفيذي .....
6	1.1 مقدمة .....
8	1.2 ملخص لأهم إنجازات الحكومة السابعة عشرة.....
14	2. إنجازات الحكومة في مجال الحوكمة والتنمية الإدارية.....
14	2.1 الجهود السياسية والدبلوماسية .....
14	2.2 العلاقات الدولية .....
16	2.3 العدالة وسيادة القانون .....
18	2.4 الأمن والنظام العام.....
19	2.5 إدارة المال العام .....
20	2.6 المعلومات والإحصاء .....
21	2.7 الإعلام.....
22	2.8 إدارة الأراضي .....
22	2.9 الحكم المحلي .....
25	2.10 التنمية والإصلاح.....
26	2.11 الشؤون المدنية.....
28	3. إنجازات الحكومة في مجال التنمية الإجتماعية .....
28	3.1 الحماية الإجتماعية والتمكين .....
29	3.2 الصحة .....
31	3.3 التعليم .....
33	3.4 الأسرى والأسرى المحررين .....
34	3.5 الثقافة .....
35	3.6 تمكين المرأة .....
36	3.7 الشباب والرياضة .....
36	3.8 الشؤون الدينية .....
38	4. إنجازات الحكومة في مجال التنمية الإقتصادية .....

38	4.1 الإقتصاد الوطني
40	4.2 السياحة
41	4.3 العمل والعمال
42	4.4 الزراعة والتنمية الريفية
43	4.5 الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
45	5. إنجازات الحكومة في مجال البنية التحتية
45	5.1 النقل والمواصلات
45	5.2 البيئة والموارد الطبيعية
47	5.3 الطاقة والموارد الطبيعية
48	5.4 المياه والمياه العادمة
49	5.5 الإسكان والمباني العامة
51	6. إعادة إعمار المحافظات الجنوبية
55	7. دعم صمود مدينة القدس
56	8. المعوقات والتحديات التي واجهت الحكومة

عام كامل مضى على تشكيل حكومة الوفاق الوطني، التزمت منذ تشكيلها بتنفيذ المهام التي أوكلت لها وفقاً لخطاب التكليف الصادر عن سيادة الرئيس، والمتمثلة بإنهاء صفحة الانقسام ومعالجة آثاره وإزالة سلبياته، وإعادة توحيد مؤسسات الدولة، والتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية من أجل تسهيل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وأضيفت لها مهمة إعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير. وقد أكدت الحكومة منذ يومها الأول، أن نجاحها في إنجاز مهامها منوط بتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في كافة الوزارات والدوائر الحكومية، وتمكينها من الإشراف على كافة المعابر مع قطاع غزة، مما يمكنها من الإسراع في عملية إعادة الإعمار. ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة، إلا أن حركة حماس أصرت طيلة عام كامل على وضع العراقل والعقبات للحيلولة دون تمكين الحكومة من أداء مهامها، برفضها تسليم الوزارات والدوائر الحكومية، والسماح بعودة الموظفين إلى أماكن عملهم، وتسليم المعابر حتى تتمكن الحكومة من الإسراع في إدخال مواد البناء لإعادة الإعمار.

وإننا إذ نعرض تقريرنا السنوي لعمل الحكومة، فإننا نؤكد حرصنا على تلبية احتياجات المواطنين في مختلف المناطق وتعزيز قدرتهم على الصمود، والقيام بواجبنا تجاه أهلنا في قطاع غزة، رغم كل المعوقات والعقبات وعدم التزام الدول المانحة بتحويل الأموال التي التزمت بها لإعادة الإعمار، فقد بذلت الحكومة منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة جهوداً كبيرة لإدخال المساعدات الإغاثية والطبية ووضع أقصى إمكانياتها لتلبية احتياجات أبناء شعبنا في القطاع والتخفيف من معاناتهم، وفور انتهاء العدوان قامت الحكومة بتحديد أولويات الإعمار والتحصير لعقد مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة. ورغم عدم وفاء بعض الدول بتقديم الأموال التي تعهدت بتقديمها في المؤتمر إلا أن الحكومة استطاعت تحقيق إنجازات كبيرة في مجال إصلاح شبكات المياه والكهرباء والبنية التحتية، وإصلاح المنازل وإيواء آلاف الأسر المهجرة.

وتؤكد الحكومة على أنها ستواصل بذل جهودها للتخفيف من معاناة أهلنا ورفع الحصار الظالم عن قطاع غزة، ومواجهة سياسات الاحتلال وممارساته، وبناء مؤسساتنا الوطنية على أسس عصرية، إلى جانب تعزيز سلطة القانون وترسيخ الأمن والنظام والعدالة والإدارة الفاعلة، والنهوض باقتصادنا الوطني، انطلاقاً من تصميم الحكومة على المضي في خدمة شعبنا وتحقيق آماله وتطلعاته في التخلص من الاحتلال ونيل حريته واستقلاله، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس.

رامي الحمد الله  
رئيس الوزراء

على مدار العام الماضي، بذلت الحكومة الفلسطينية أقصى جهودها لتلبية احتياجات شعبنا وخاصة إعادة إعمار قطاع غزة وتخفيف معاناة أهلنا في القطاع، كما عملت على استنهاض كامل طاقات شعبنا لمواجهة إجراءات الاحتلال، وتعزيز صمود شعبنا على الأرض، وتوفير مقومات بقاءه وثباته عليها في مواجهة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، انطلاقاً من التزامها الكامل بتحمل مسؤولياتها اتجاه أبناء شعبنا في كافة أماكن تواجده.

وإذ تقدم الحكومة تقريرها السنوي فهي تدرك أن مجموع الإنجازات التي استطاعت تحقيقها، لم يكن لها أن تتحقق لولا التفاف شعبنا حول برنامجنا الوطني، وانخراطه المتعظم في تنفيذه، والتقدم بثبات لإنجاز أهداف مشروعنا الوطني، المتمثلة أساساً في إنهاء الاحتلال، وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود عام 1967، في قطاع غزة والضفة الغربية، وفي القلب منها القدس الشريف العاصمة الأبدية لهذه الدولة.

صلاح عليان

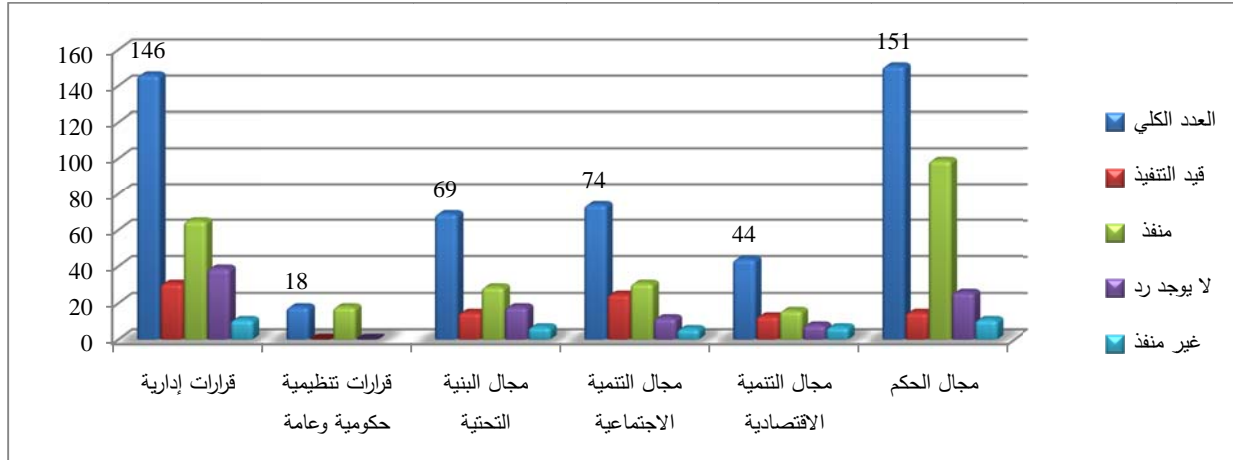
القائم بأعمال

أمين عام مجلس الوزراء

### 1.1 مقدمة

انطلاقاً من حرص القيادة الفلسطينية على إنهاء الانقسام وإعادة الوحدة للوطن ومؤسساته بعد ثماني سنوات ألحقت أمدح الأضرار بقضيتنا ومشروعنا الوطني، جاء تشكيل الحكومة السابعة عشرة، حكومة الوفاق الوطني، التي حددت مهامها كما جاء في كتاب التكليف لطي صفحة الانقسام ومعالجة آثاره وإزالة سلبياته، وإعادة توحيد مؤسسات الدولة كافة، المدنية منها والأمنية، والتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وأضيفت لها مهمة إعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي عام 2014. إلى جانب قيام الوزارات والمؤسسات الحكومية بمهامها كل حسب اختصاصها.

عقدت الحكومة السابعة عشرة 53 جلسة خلال الفترة الواقعة ما بين (2 حزيران، 2014 حتى 2 حزيران، 2015) صدر عنها ما مجموعه 502 قرار، توزعت في المجالات المختلفة بدءاً بقطاع الحكم وهو القطاع الذي صدر فيه أكبر عدد من القرارات تمثل بـ 297 قراراً، منها 146 قراراً إدارياً، يليه مجال التنمية الاجتماعية 74 قراراً، ومن ثم مجال البنية التحتية 69 قراراً، أما في مجال التنمية الاقتصادية فبلغ عدد القرارات الصادرة 44 قراراً، وصدر في مجال الشؤون التنظيمية الحكومية والعامّة 18 قراراً. ويوضح الشكل التالي هذه التصنيفات ومدى تنفيذها.



تتابع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ما يصدر عن جلسات مجلس الوزراء، باعتباره أحد مهامها اليومية، بالإضافة للإعداد لجلسات مجلس الوزراء وإصدار البيانات الحكومية، وإعداد التقارير الربعية والسنوية لعمل الحكومة، ومتابعة تنفيذ كافة القرارات الصادرة عن الحكومة الفلسطينية السابعة عشرة في العام 2015/2014. وإعداد تقارير شهرية خاصة بالوزارات الخدماتية ونشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بمجلس الوزراء، إضافة إلى:

- إعداد المسودة الأولى لقانون الضمان الاجتماعي، بمشاركة كافة الأطراف المعنية من مؤسسات ونقابات، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية.
  - إعداد مدونة سلوك أخلاقية للعاملين في مجال تلقي الشكاوى ومتابعتها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UNWOMEN).
  - حصر المهام والصلاحيات والأهداف الاستراتيجية للوزارات والمؤسسات الحكومية غير الوزارية التابعة للحكومة، والإطار القانوني الناظم لعملها والإشكاليات التي تواجهها، وإعداد قاعدة بيانات خاصة بها، وإعداد دراسة حول المؤسسات الحكومية غير الوزارية في الحكومتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة.
  - إعداد نظام بشأن جودة الخدمات الحكومية.
- ويستعرض التقرير السنوي للحكومة أبرز أعمالها وإنجازاتها خلال الفترة الممتدة بين (2 حزيران، 2014 حتى 2 حزيران، 2015).

## 1.2 ملخص لأهم إنجازات الحكومة السابعة عشرة

استطاعت الحكومة الفلسطينية خلال الفترة (2 حزيران، 2014 حتى 2 حزيران، 2015) إحراز العديد من الإنجازات في كافة القطاعات الوطنية تمثلت أبرزها فيما يلي:

**الجهود السياسية والدبلوماسية:** سعت الحكومة بكل جهد ممكن لدعم توجه القيادة الفلسطينية لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا، واتخذت كافة الإجراءات اللازمة للانضمام إلى مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية، حيث انضمت دولة فلسطين إلى ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ودخلت عضويتها حيز النفاذ بتاريخ 2015/04/1. وواصلت الحكومة جهودها لتعزيز الاعترافات الدولية بدولة فلسطين، من خلال مختلف البرلمانات العالمية والأحزاب المختلفة، ليرتفع عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين إلى 136 دولة من إجمالي 193 دولة عضواً في الأمم المتحدة.

**إدارة المال العام:** ركزت الحكومة جهودها لزيادة الإيرادات بالاعتماد على الموارد الذاتية من خلال الزيادة في الجباية المحلية لها بنسبة 8%، حيث بلغت التخصيلات النقدية (الجباية) حوالي 1.18 مليار شيكل، وتخفيض النفقات نظراً للأزمة المالية التي واجهتها الحكومة جراء إقدام الحكومة الإسرائيلية على حجز أموال الإيرادات الفلسطينية، وعدم وفاء بعض الدول المانحة بتقديم مساعداتها، إضافة إلى عدم التزام بعض الدول العربية بتحويل الأموال التي أقرتها القمم العربية والإسلامية خاصة توفير شبكة الأمان العربية.

**الرقابة المالية والإدارية:** تم توقيع اتفاقية التدقيق المشترك بين هيئة المحاسبة لجمهورية روسيا الاتحادية وديوان الرقابة المالية والإدارية، وتم إعداد 177 تقرير رقابي. كما تم توقيع اتفاقية "برنامج مبادرة تطبيق معايير الإنتوساي" بالتعاون مع منظمة الأرابوساي لإنشاء مجموعة من الميسرين المعتمدين الحاصلين على شهادة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، انطلاقاً من حرص الحكومة على تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة في العمل.

**العدالة وسيادة القانون:** عملت الحكومة على تعزيز استقلال القضاء الفلسطيني، وصيانة هيئته وضمان كفاءته ونزاهته، واحترام أحكامه وتنفيذها، وفي هذا المجال تم تقديم مقترح مسودة مشروع قانون منع ومكافحة الاتجار بالبشر، وإطلاق مشروع تعزيز مفاهيم وقواعد حرية الرأي والتعبير في مناهج التدريب القضائي، بالتعاون مع معهد راؤول ولينبرغ لحقوق الإنسان، وتكليف 16 عضو نيابة للترافع والتحقيق في قضايا النوع الاجتماعي، إضافة لتطوير إجراءات تحقيق وتحويل وتقاضي موحدة في قضايا العنف ضد النساء. وعلى صعيد الفتوى والتشريع تم الإنتهاء من الصياغة القانونية لـ 17 نظاماً ومشروع قانون قبل إقرارها، إبداء الرأي القانوني بـ 55 (مشروع قرار بقانون، نظاماً، تعليمات وزارية، فتاوى واستشارات قانونية واردة لديوان الفتوى والتشريع).



**الأمن والنظام العام:** عملت الحكومة على تعزيز الأمن والنظام العام، وفرض سيادة القانون وحماية الحريات الأساسية التي كفلها القانون، حيث تم التعامل مع 15,807 قضية في مجال مكافحة الجرائم، وتم افتتاح 12 مركزاً جديداً للدفاع المدني، بتغطية إضافية لحوالي 9% من السكان، وزيادة فرق المتطوعين فيه من 102 فرقة إلى 130 فرقة، وعملت الحكومة على تسهيل وتنسيق دخول شاحنات محملة بمواد البناء من أجل إعادة إعمار غزة.

**الحكم المحلي:** تم دفع كافة الالتزامات المتأخرة للمقاولين في قطاع الحكم المحلي المستحقة عن سنوات سابقة بقيمة 69.5 مليون شيكل، كما تم حصر ديون الكهرباء على الهيئات المحلية وتسويتها، وجباية مبلغ 700 ألف دينار أردني كرسوم ترخيص أبنية، وتنفيذ 74 مشروعاً تطويرياً بقيمة إجمالية 15.54 مليون دولار، و51 مشروعاً تشغيلياً بقيمة إجمالية 7.78 مليون دولار.

**دعم صمود مدينة القدس:** واصلت الحكومة جهودها لحث الدول العربية والإسلامية لتقديم الدعم الذي أقرته القمم العربية والإسلامية، بما يساهم في تعزيز صمود شعبنا، وتمكينه من مواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة، وتهجير سكانها، حيث قامت بدعم صمود تجار القدس في البلدة القديمة بمبلغ إجمالي وصل إلى مليون وخمسون ألف دولار كمرحلة أولى غطت ما يقارب 350 تاجر، على أن تُستكمل بقية المراحل التي تغطي 1050 تاجر آخر لاحقاً، وتسوية قضية شراء أراضي كفر عقب من ملاك يهود ومنح المستفيدين قرضاً بواقع 3.1 مليون شيكلا، كما تم تسوية قضية الحجز على محلات وعقارات في باب العامود من خلال منح ذوي العلاقة قرضاً مالياً بواقع مليون دولار، بالإضافة إلى معالجة 849 ملفاً بموجب النظام المعمول به لدعم الصمود المقدسي، وعلاج قضايا تتعلق برخص البناء، المؤسسات والأندية، البنية التحتية والمشاريع، الهدم، مخالفات الأبنية، حيث بلغت إجمالي المبالغ المحررة لذلك 12.82 مليون شيكل.

**التنمية والإصلاح:** تم إطلاق برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية، وواصلت الحكومة جهودها في مسيرة الإصلاح، وإصدار تقارير متابعة لعمل المؤسسات بعد رصد وتحليل مؤشرات قياس الأداء، والإنجازات للمشاريع التنموية للقطاعات المختلفة، وأبرزها تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية 2011-2013، كما تم إعداد مسودة تعديل قانون التقاعد العام رقم (7) لعام 2005.

**الإقتصاد الوطني:** بذلت الحكومة جهوداً كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني بتشجيع المنتج المحلي، وخلق بيئة استثمارية مناسبة رغم الإعاقات الإسرائيلية الكبيرة المقصودة والممنهجة المختلفة خاصة الاستثمار في المناطق المصنفة (ج)، وتحرير التجارة من خلال إلغاء الوكالات الحصرية، وتم إعداد الإستراتيجية الوطنية للتصدير، والعمل جارٍ على إنشاء مجلس وطني للصادرات من القطاعين العام والخاص ليكون بمثابة مجلس استشاري لتنفيذ الإستراتيجية وتنمية الصادرات، كما تم إنشاء أربع مدن صناعية في المحافظات الفلسطينية المختلفة، حيث بلغ مجموع الإستثمارات أكثر من (100) مليون دولار.

**السياحية:** عملت الحكومة على جذب المزيد من السياح لزيارة فلسطين حيث أعلنت تركيا استعدادها لإرسال 100 ألف سائحاً سنوياً إلى فلسطين، باعتبار السياحة أحد أهم مصادر الدخل لفلسطين، وعملت على إدراج بيت لحم مكان ولادة السيد المسيح، وكنيسة المهدي، ومسار الحجاج على قائمة اليونسكو للتراث العالمي المعرض للخطر.

**العمل ودعم العمال:** أطلقت الحكومة برنامجاً تدريبياً ضمن "مشروع بناء قدرات المؤسسات الاقتصادية للجمعيات التعاونية"، بالتعاون مع المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي يستهدف إعداد أخصائيين في المجال التعاوني وتأهيلهم. كما أطلقت البرنامج الاستراتيجي الشامل للتشغيل في فلسطين، بهدف خلق المزيد من فرص العمل، والمساهمة في الحد من البطالة.

**الزراعة والتنمية الريفية:** قامت الحكومة بتنفيذ مشروع إعادة تأهيل القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية، من خلال العمل بمشروع تنمية المنطقة الحدودية المنفذ من قبل جمعية قطر الخيرية بقيمة 3 مليون دولار، وتنفيذ مشروع إنشاء عيادتين بيطريتين في محافظتي رفح وشمال غزة بقيمة مليون دولار، والبدء بتنفيذ مشروع إعادة تأهيل 4 آبار زراعية في منطقة شرق جباليا. كما تم إطلاق مشروع جذور (استصلاح، وطرق، ومياه) في محافظتي الخليل وبيت لحم، بهدف النهوض بهذا القطاع الذي يعتبر عصب الحياة الاقتصادية للمواطن الفلسطيني، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزيتون في فلسطين 2014-2019.

**الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** تم إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية للانتقال من البث التلفزيوني الأرضي التماثلي إلى البث الرقمي، واعتماد فلسطين في الاتحاد الدولي للاتصالات، وافتتاح المركز الوطني للإبداع التكنولوجي، بالإضافة إلى افتتاح مكاتب للبريد في بدو وأبو ديس، وكل ذلك بهدف النهوض بهذا القطاع للمساهمة في خدمة المواطن والتقليل من أعبائه، لتحقيق مزيد من فرص الاطلاع والتعلم والتطور والتنمية.

**الإحصاء:** تم إعداد مشروع النظام المالي والإداري للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، كما تم العمل على مشروع الربط الآلي لتحديث وتطوير سجل السكان، كما تم تنفيذ مسح أثر الحرب الإسرائيلية 2014 على قطاع غزة والظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى تسلم فلسطين رئاسة الرابطة الدولية للإحصاءات (IAOS) الرسمية للأعوام (2015-2017).

**الإعلام:** تم إنجاز الإستراتيجية القطاعية لقطاع الإعلام 2014-2017، وإنتاج فيلمين باللغتين العربية والإنجليزية حول القدس.

**الصحة:** أطلقت الحكومة رزمة من المشاريع الصحية الحيوية في محافظة الخليل حيث تم وضع حجر الأساس لإقامة مستشفى دورا ومستشفى حلحول ومركز صحي بيت أولا، كما تم العمل ببرنامج الحوكمة الرشيدة للأدوية وذلك بدعم من منظمة الصحة العالمية، وافتتاح العديد من المراكز والعيادات الصحية في جنين ونابلس ورام الله وسلفيت والخليل بهدف النهوض بهذا القطاع الحيوي، والعمل على تخفيض التحويلات الطبية لخارج الوطن قدر الإمكان، كذلك إعفاء مرضى الدم (الثلاسيميا والهيموفيليا)

من كافة الرسوم المالية المترتبة على تلقيهم الخدمة الطبية في وزارة الصحة، كما تم تشغيل محطتي أوكسجين في طولكرم وجنين، والانتهاء من بناء العيادات الخارجية في مستشفى الشهيد خليل سليمان وتزويدها بالأجهزة والمعدات الطبية، وافتتاح مركز المصادر العلمية (المكتبة الإلكترونية) فيها وفي مستشفى بيت جالا.

**التعليم:** من منطلق إدراك دور التربية والتعليم في التنمية والنهوض بالمجتمع، من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والفكرية، والالتحاق بالتطور والتقدم العالمي، فقد تم العمل على مراجعة المناهج الفلسطينية لضمان جودة التعليم، كما تم إطلاق استراتيجية قطاع التعليم العالي، بهدف تطوير قطاع التعليم وإنشاء مدارس جديدة وتوفير الاحتياجات للمدارس الواقعة في المناطق المصنفة (ج). وتم إنجاز أعمال الإصلاح والتأهيل في 113 مدرسة في قطاع غزة تضررت بعد العدوان الأخير على القطاع بتكلفة بلغت 2.05 مليون دولار، بالإضافة إلى إنجاز مشروع دعم المدارس الخاصة في القدس بدعم من صندوق الدول الداعمة لقطاع التعليم (JFA)، وإنجاز الملفات الخاصة بأبناء الشهداء من حيث متابعة حصولهم على الإعفاء من رسوم الساعات الدراسية في مختلف مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.

**تمكين المرأة:** تم إعداد تقرير (سيداو) لرفع مكانة المرأة في القوانين والتشريعات وإيجاد تقارير وطنية مرجعية، كما تم إطلاق وثيقة الإطار الوطني لتطبيق قرار (1325) الخاص بالمرأة والأمن والسلم، وافتتاح المكتبة الرقمية الأولى في فلسطين لتوفير الأبحاث والدراسات في هذا المجال، انطلاقاً من إدراك الحكومة لأهمية تعزيز دور المرأة في المجتمع.

**الحماية الاجتماعية:** قامت الحكومة بتمكين بعض الأسر بمشاريع صغيرة ومنتجة، وإبرام اتفاقية برنامج الغذاء العالمي (WFP) لمساعدة الأسر المهشمة والقابعة تحت خط الفقر، وتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ أدلة الإجراءات، وذلك للتخفيف من معاناة الأسر الفقيرة والمهشمة، بالإضافة إلى منح 88 ألف أسرة في قطاع غزة والضفة تأميناً صحياً مجاناً بتكلفة 52.8 مليون شيكل من برنامج الحماية الاجتماعية.

**دعم الأسرى والأسرى المحررين:** أولت الحكومة اهتماماً خاصاً لقضية الأسرى والأسرى المحررين، فقد قدمت خدمة التدريب المهني للأسرى المحررين المنتعنين من الخدمة بقيمة 720 ألف شيكل، وسددت تكلفة خدمة التعليم للأسرى المحررين الملتحقين بالجامعات المحلية بقيمة 751 ألف شيكل، وخدمة التعليم الجامعي لزوجات الأسرى وأبنائهم في الجامعات المحلية بقيمة 62 ألف شيكل.

**الثقافة:** تنظيم احتفالية "القدس عاصمة الثقافة العربية في عيون الشباب"، وإقرار قانون جوائز دولة فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، وإحياء يوم الثقافة الوطنية، ويوم التراث الفلسطيني بالإضافة إلى إحياء ذكرى الشاعر محمود درويش وإبراز أعمال المبدعين.

**الشؤون الدينية:** تم افتتاح فرع كلية العلوم الإسلامية في بلدة الظاهرية، وافتتاح واستلام 44 مسجداً جديداً في المحافظات الشمالية، كما تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع وزارة الأوقاف التركية للحصول على نسخة من أرشيف الأوقاف التركية المتعلقة بفلسطين.

**الطاقة:** تم البدء بتحويل محطة توليد كهرباء غزة للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من الوقود الصناعي، وتم افتتاح محطة لتحويل الكهرباء في جنين، كما تم إنجاز قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتوقيع اتفاقيات توريد مواد توزيع كهربائية بقيمة 7.3 مليون دولار، لإعادة تأهيل شبكات توزيع كهرباء غزة، بتمويل من البنك الدولي.

**المياه والمياه العادمة:** أنشأت الحكومة مجلس تنظيم قطاع المياه، تم تنفيذ سبعة مشاريع للمياه، تضمنت بناء شبكات وخزانات وخطوط ناقلية للمياه على مستوى المحافظات، وأنهت خمسة مشاريع صرف صحي، ومشروعين لتصريف الأمطار، بالإضافة إلى الجهود التي تمت لإعادة إعمار قطاع غزة، حيث تم تأهيل 20 كم من شبكات المياه المدمرة، وتأهيل 8 محطات ضخ صرف صحي، بالإضافة إلى إعادة تأهيل 6 محطات تحلية صغيرة.

**النقل والمواصلات:** تم إدراج الأرصاد الجوية ضمن الشبكة الحكومية وتحويل النظام إلى خط (Viber)، كما تم تنظيم الوضع المروري على حاجز قلنديا، بالإضافة إلى تأهيل مديريات الترخيص في كل من رام الله وقلقيلية وطولكرم، وافتتاح مديرتي ترخيص يطا وقلقيلية.

**البيئة والموارد الطبيعية:** تم افتتاح قرية الشباب البيئية التعليمية في كفر نعمة، وتنفيذ برنامج تعزيز دور المؤسسات الفلسطينية في إدماج التغير المناخي في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتنفيذ مشروع الحكم وتوليد المعرفة بتكلفة 445 ألف دولار، يتضمن مشروع المسح الصناعي ومشروع التدقيق للمنشآت الصناعية.

**الإسكان والمباني العامة:** تنفيذ 13 مشروع إنشاء وإصلاح وصيانة للمباني العامة بقيمة (900 ألف دولار و41.8 مليون شيكل) أبرزها مشروع تشطيب مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون وتجهيزه، وتشطيب مبنى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجديد، وتنفيذ 12 مشروعاً لإنشاء مجموعة من المباني والمنشآت الأمنية بقيمة (1.77 مليون يورو و42.89 مليون شيكل)، وتم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الأشغال الأردنية تتضمن بنود تعاون في قطاعات عمل الوزارتين وشبكات الزلازل. وتم حصر الأضرار الناجمة عن المنخفضات الجوية، والاستمرار في متابعة وتوثيق الأضرار الناتجة عن إعتداءات جيش الاحتلال، وجمع المعلومات عن حالات الهدم التي قام بها الاحتلال بحجة عدم الترخيص.

**إعادة إعمار قطاع غزة:** أنشأت الحكومة صندوق إغاثة لتقديم الإغاثة الإنسانية والطبية العاجلة، وتوفير المأوى والوقود، وقررت تخصيص معونات مالية طارئة بقيمة 25 مليون شيكل لقطاع غزة، وتقديم مبلغ 10 ملايين شيكل لدعم المواطنين النازحين الذين دمرت منازلهم وإغاثتهم، أو أجبروا على النزوح بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وعملت على تأسيس

غرفة عمليات مشتركة بين الحكومة والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية العاملة في المجال الإنساني لتنسيق تقديم الإغاثة الإنسانية، كما واصلت إرسال شحنات الأدوية والمستلزمات الطبية لمستشفيات قطاع غزة منذ اليوم الأول للعدوان، على الرغم من المعوقات التي تفرضها إسرائيل. فتم تنفيذ برنامج إعادة الإعمار من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بقيمة 10 مليون دولار أمريكي لـ 600 وحدة سكنية، وتم حصر الأضرار لحوالي 161 ألف مواطن، صرف مبلغ حوالي 20.9 مليون دولار أمريكي لما يقارب 16,200 مستفيد لحالات الهدم الكلي أو الجزئي غير الصالح للسكن بتمويل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وتوفير 2200 وحدة سكنية متنقلة و2600 غرفة بتكلفة تزيد عن 23 مليون دولار أمريكي، بتعهد من عدة جهات عربية ودولية.

## 2. إنجازات الحكومة في مجال الحوكمة والتنمية الإدارية

### 2.1 الجهود السياسية والدبلوماسية

حققت الحكومة العديد من الإنجازات السياسية والدبلوماسية على درب نيل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والغير قابلة للتصرف، بما فيه حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال. وقد اعتمدت الدبلوماسية الفلسطينية كمرجعيات أساسية منظومة القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، كأساس لتحقيق مصالح دولة فلسطين. حيث بذلت الحكومة جهوداً حثيثة لحشد الدعم العربي والدولي لقرار القيادة الفلسطينية التوجه لمجلس الأمن والتقدم بمشروع قرار ينهي الاحتلال، وكذلك تقديم عدد من القرارات الأخرى إلى هيئات الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان. كما بذلت الدبلوماسية الفلسطينية جهوداً على كافة المستويات لدعم طلب سيادة الرئيس إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، لإنهاء الاحتلال والاعتراف بدولة فلسطين.

وسعت الحكومة إلى تكثيف جميع الجهود الدبلوماسية والسياسية لانضمام دولة فلسطين إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكذلك حشد الإعترافات الحكومية والبرلمانية بدولة فلسطين، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لها في مختلف هذه الدول. ليرتفع بذلك عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين حتى إعداد التقرير إلى 136 دولة من إجمالي 193 دولة عضواً في الأمم المتحدة، والتي كان آخرها دولة الكرسي الرسولي.

كما عملت الدبلوماسية الفلسطينية على تكثيف جميع الجهود القائمة والتحرك السياسية اللازمة، لحشد المزيد من الدول الداعمة للموقف والقرار الفلسطيني، وإقناع عدد من الدول غير المتضامنة على تغيير مواقفها وقراراتها.

### 2.2 العلاقات الدولية

حرصت الحكومة على تعزيز وتطوير مختلف قنوات الإتصال الدبلوماسية والسياسية الداخلية والخارجية لحشد الدعم المحلي والدولي لمواقف القيادة الفلسطينية ولل قضية الوطنية وفضح جميع الإنتهاكات الإسرائيلية من خلال:

- انضمام دولة فلسطين إلى ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث دخلت عضويتها حيز النفاذ بتاريخ 2015/04/01. وقد قامت المدعية العامة للمحكمة بفتح التحقيق الأولي حول الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بناء على الإعلان الإضافي المقدم في دولة فلسطين إلى جانب صك الإنضمام.
- تقديم ملفات حول جرائم الإحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المستمرة، ومتابعة جميع الإجراءات القانونية اللازمة لتحقيق العدالة الدولية ومبادئ القانون الدولي بالخصوص.
- مشاركة فلسطين في العديد من المؤتمرات الخاصة بالمعاهدات الدولية بصفة دولة، وعملت مع العديد من الجهات الدولية لبناء المنظومة المؤسسية في الحكومة الفلسطينية حتى تتحمل دولة فلسطين التزاماتها ومسؤولياتها وفق المعاهدات التي انضمت إليها.

- السعي إلى إصدار قرارات المقاطعة لمنتجات المستوطنات والجامعات الإسرائيلية في دول عديدة على المستوى الشعبي والأكاديمي.
- إصدار العديد من القرارات العربية في مجلس جامعة الدول العربية واجتماعات وزراء الخارجية العرب، تقضي بتكثيف جميع الجهود العربية واستمرار التحركات العربية في جميع المحافل الدولية لصالح قرارات فلسطين. بالإضافة إلى حشد التأييد الدولي اللازم لمشروع القرار العربي المقدم لمجلس الأمن والقاضي بإنهاء الإحتلال في فترة لا تتجاوز العام 2017.
- الانضمام إلى المنظمة الدولية للجمارك و 43 اتفاقية دولية.
- إصدار العديد من القرارات الأممية الهامة التي تؤكد حقنا بتقرير المصير وعدم شرعية الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وأبرز هذه القرارات:
  - الإعلان الصادر عن مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في إتفاقية جنيف بتاريخ 2014/12/17، والذي يتضمن في بنوده ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، تكليف جمهورية مصر والمملكة المغربية ودولة فلسطين والأمين العام لجامعة الدول العربية لإجراء مايلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح مشروع عربي جديد أمام مجلس الأمن، خاص بإنهاء الاحتلال وانجاز التسوية النهائية.
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ 2015/03/29، الذي يتضمن إدانة كافة أشكال التهويد، وخاصة المخطط الإسرائيلي الهيكلي والمعروف بالمخطط 2020، والذي يرمي إلى اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل والهادف إلى تغيير التركيبة الديموغرافية من أجل التهويد.
  - قرار الإتحاد الأوروبي بتاريخ 2014/04، الذي يتضمن تطبيق المبادئ التوجيهية العاملة في المجتمعات اليهودية (المستوطنات) العاملة في القدس الشرقية، وفي أي مكان خارج حدود ما قبل عام 1948، والذي يهدف إلى مقاطعة الإتحاد الأوروبي الأوسع نطاقاً، ليس فقط من الكيانات الإستيطانية والأنشطة، بل المؤسسات الإسرائيلية التي تعمل في المقام الأول في إسرائيل.
  - إصدار قرار أممي لصالح دولة فلسطين بالسيطرة على الموارد الطبيعية.
  - إصدار قرارات في مجلس حقوق الإنسان تدين جرائم الإحتلال ضد الشعب الفلسطيني، وتؤكد على متابعة تنفيذ نتائج التقارير الدولية ولجان التحقيق بهذا الصدد.
- التوقيع على العديد من الإتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم وبروتوكولات تعاون، منها 13 في مجالات حيوية كالتعليم والبحث العلمي والأمن والصحة والجمارك مع دول أوروبية وروسيا والكويت وآسيا وإفريقيا والفايتكان.
- توسيع مجالات التعاون الثنائي والمتعدد مع كوريا الجنوبية، والصين، والهند، واليابان، وروسيا، ودول شرق آسيا.
- تشكيل لجان مشتركة، وتطوير مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية مع دول أوروبية وآسيوية.
- إجراء العديد من المشاورات السياسية مع وزارات الخارجية الأوروبية والآسيوية.

- الإستمرار في تمثين وتعميق التواصل مع الجاليات الفلسطينية والعربية الشقيقة، والعمل على توظيف قدراتها وإمكانياتها لخدمة المصلحة الوطنية والقرار الفلسطيني الرسمي، والحرص على تبني مصالحها والإنحياز لها.
- الإستمرار في فضح السياسات والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وتفنيد الرواية والمواقف الإسرائيلية الرسمية التي تنتكر لحقوق الشعب الفلسطيني وإستحقاقات عملية السلام.
- تبادل إفتتاح سفارات مع جمهورية الأوروغواي، حيث تم إفتتاح سفارة دولة فلسطين في الأوروغواي، وإفتتاح أول سفارة للأوروغواي في فلسطين، وإفتتاح سفارة للأكوادور في فلسطين.
- بناء مقر خاص بسفارة دولة فلسطين في العاصمة البرازيلية.
- الحصول على إعراف "سانتا لوسيا" بدولة فلسطين، وتوقيع بروتوكول إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين.
- توقيع إتفاقية حماية الإستثمار مع جمهورية فنزويلا، وتوقيع إتفاقية مع تشيلي لإعفاء حملة الجوازات الدبلوماسية من تأشيرة الدخول.

### 2.3 العدالة وسيادة القانون

- في إطار العمل على تنفيذ الخطة الإستراتيجية القطاعية والخطط الحكومية المرتبطة بنهوض واقع قطاع العدالة، واصلت الحكومة الفلسطينية تنفيذ مجموعة من البرامج والنشاطات التطويرية، التي من شأنها تطوير البيئة التشريعية والقانونية الوطنية، ولضمان إستقلال القضاء ونزاهته وتحقيق المواطنة الآمنة، قامت الحكومة بما يلي:
- توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة العدل ووزارة الصحة، لتطوير عمل الطب العدلي وتوفير الإمكانيات المطلوبة.
  - إطلاق مشروع تعزيز مفاهيم وقواعد حرية الرأي والتعبير في مناهج التدريب القضائي، بالتعاون مع معهد راؤول ولينبرغ لحقوق الإنسان.
  - تقديم مقترح مسودة مشروع قانون منع ومكافحة الإتجار بالبشر، وإعداد ورقة قانونية حول إمكانية الملاحقة على الجرائم الدولية التي إرتكبتها إسرائيل أمام العدالة الدولية الجنائية، بالإضافة إلى إعداد دراسة قانونية حول مدى انسجام القوانين المحلية مع الإتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الإختفاء القسري.
  - إفتتاح أفرع ومديريات لوزارة العدل في كل من محافظات بيت لحم وأريحا وجنين.
  - تخريج الفوج الثاني من دبلوم المهارات القانونية ودبلوم الصياغة التشريعية.
  - وضع الملاحظات القانونية على 4 مشاريع إتفاقيات أبرزها: مشروع الإتفاقية العربية للتعاون في مجال قضايا الدولة، والإتفاقية المعدلة من إتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتسيير عمليات الإغاثة.
  - المشاركة في الاجتماع الثالث للبرنامج المشترك للإتحاد الأوروبي - مجلس أوروبا بعنوان "تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول الجوار الجنوبية"، بحيث تصبح وزارة العدل هي نقطة الاتصال والمركزية مع مجلس أوروبا.
- تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال تعزيز دور النيابة العامة بما يلي:



- توقيع إتفاقية مع الشرطة الفلسطينية حول التوصيات المشتركة في مجال تعزيز التعاون في مجال التحقيقات الجنائية.
- إعداد دراسة حول نظام إدارة المقتنيات والمحتوى المراد توفيره في مكتبة النيابة العامة، لمعالجة المصادر المراد إقتناؤها وتقديمه للجهات المعنية لتوفيره.

- إطلاق خدمة على الموقع الإلكتروني بعنوان "خدمات الجمهور" التي تتيح للمواطن الإستعلام عن القضية التي تخصه



- دون الحاجة للتوجه إلى مكاتب النيابة، إضافة إلى إطلاق فيلماً متحركاً إرشادياً، وبروشور حول إجراءات تقديم شكوى.
- تكليف 16 عضو نيابة للترافع والتحقيق في قضايا النوع الاجتماعي، إضافة لتطوير إجراءات تحقيق وتحويل وتفاضي موحدة في قضايا العنف ضد النساء.
- توقيع مذكرات تفاهم وإتفاقيات مع كل من المعهد الفلسطيني للمالية والضرائب، وجامعة بيرزيت وجامعة النجاح الوطنية.
- توقيع مذكرة تفاهم مع النيابة العامة لشرطة دبي، إضافة لمشاركة النيابة العامة في مؤتمرات دولية مثل مؤتمر رابطة أعضاء النيابة العامة الدوليين والمؤتمر الثالث عشر للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، إضافة للزيارات التي قام بها وفود أجنب وخبراء للنيابة العامة.
- البدء بإنشاء المكتبة القانونية للنيابة العامة، تم إعداد النظام الداخلي للمكتبة وتأسيسها، إضافة لإعداد دراسة حول نظام إدارة المقتنيات والمحتوى المراد توفيره في مكتبة النيابة العامة.
- الفصل في 36373 قضية من القضايا الواردة والمرددة للنيابة العامة من أصل 41423 قضية للمحاكم المختصة.
- تنفيذ 7996 حكماً وارداً للنيابة العامة من المحاكم خلال الربع الأول من العام 2015 من أصل 13152.
- على صعيد تحديث منظومة التشريعات (القوانين واللوائح والأنظمة) اللازمة لتطوير قطاع العدالة وسيادة القانون تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال الفتوى والتشريع بما يلي:

- الصياغة القانونية النهائية لـ 17 نظاماً ومشروع قانون قبل إقرارها، أبرزها:
  - النظام الأساسي لجامعة الإستقلال.
  - نظام الشراء العام.
  - القرار بقانون لمؤسسة الإقراض الزراعي.
  - القانون المعدل لقانون إيجار وبيع الأموال غير المنقولة من الأجانب.
- إبداء الرأي القانوني بـ 55 (مشروع قرار بقانون، نظاماً، تعليمات وزارية، فتاوى وإستشارات قانونية واردة لديوان الفتوى والتشريع) أبرزها:

- تعديل قانون صندوق النفقة، النظام المالي والمحاسبي لمجلس تنظيم الكهرباء.
- تعليمات المكافآت والأجور للمعهد القضائي الفلسطيني.
- تقديم الرأي القانوني لمجلس الوزراء بخصوص تبعية جهاز الضابطة الجمركية.

• إعداد ثلاث دراسات قانونية:

- دراسة مقارنة حول دور المعهد القضائي في فلسطين والدول المجاورة.
- دراسة مقارنة حول تبعية جهاز الضابطة الجمركية في بعض الدول العربية.
- دراسة وإعداد مذكرة تبين مدى إنسجام نصوص نظام الشراء العام مع نصوص القرار بقانون بشأن الشراء العام.
- رفع حجم المبيعات من الجريدة الرسمية ومطبوعات ديوان الفتوى والتشريع من خلال إبرام إتفاقيات تعاون، أهمها مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومؤسسة أمان ومكتبة بلدية رام الله، حيث بلغ عدد المبيعات 7670 شيكلاً خلال الربع الثاني من العام 2015.
- إنجاز البيان السياساتي لبرنامج الخدمات التشريعية الخاص بموازنة 2015-2016.

## 2.4 الأمن والنظام العام

تسعى الحكومة إلى تطوير مجتمع حر وديموقراطي في دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وتوفير الأمن والأمان وفرض سيادة القانون، وإنشاء بنية أمنية مستقرة، وتعمل جاهدة على خدمة المواطن، من خلال إتباع أقصر الطرق لإنجاز المعاملات، وتنظيم الحياة المدنية، من خلال رعاية منظمات المجتمع المدني ومتابعتها، وتقديم مشاريع القوانين لتنظيم الحياة المدنية، حيث قامت الحكومة بما يلي:



قاعة استقبال الجمهور التابعة لوزارة الداخلية في نابلس

- توقيع إتفاقية تعاون بين وزارة الداخلية والفصلية العامة الإيطالية، لإستمرار دعم قوى الأمن الفلسطينية، وتوقيع إتفاقية أمن المعلومات مع بلغاريا للتعاون الأمني وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى توقيع إتفاقيات تعاون مع كل من الصين وإسبانيا وبولندا.
- تخصيص قطع أراضٍ لبناء مديرتي دورا ويطا، ووضع حجر الأساس لبناء مديرية سلفيت التابعة لوزارة الداخلية.
- إصدار جوازات السفر بكافة أنواعها حيث بلغ مجموعها 206,266 جواز سفر، وإنجاز 439,424 معاملة للمواطنين خاصة بالأحوال المدنية.
- تسجيل 162 جمعية، وإصدار 232 إنذاراً لجمعيات لتصويب أوضاعها، وفتح اعتمادات بنكية لجمعيات بما يقارب 946 جمعية، وإتخاذ قرار بحل 60 جمعية، وتم إصدار 2184 شهادة حسن سير وسلوك أجنبي- السفارات، و 117 خلو سوابق، 289 ترخيص كتبة عرائض، 2114 حسن سير وسلوك.

- فعاليات إدارة المرور (مخالفات، تنزيل إتلاف، تسليم، إحتجاز، فحص، تحرير) بلغت 211,780 فعالية.
- فعاليات إدارة السياحة والآثار (تأمين سلامة السائحين "أجنبي ومحلي") بلغت 5,092,235 فعالية.
- فعاليات إدارة المعابر والحدود (قدوم ومغادرة) بلغت 1,300,859 فعالية.
- إنشاء وتطوير مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف لتكون متطابقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومتضمنة ورشات صيانة لتدريب النزلاء وتشغيلهم، لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع بعد إنتهاء مدة محكومياتهم، حيث تم إنجاز مراكز إصلاح أريحا وجنين ونابلس.
- ضبط 213.5 طن من البضائع الفاسدة، وبلغ عدد القضايا 512 قضية بهذا الشأن، كما تم ضبط كميات كبيرة من منتجات المستوطنات حيث بلغ عدد الكميات المصادرة 245 طناً وبلغ عدد القضايا بهذا الجانب 52 قضية، وتم ضبط بضائع غير ملتزمة بالمواصفات والمقاييس وبدون بطاقة بيان معرفة، حيث بلغ عدد الكميات 144.5 طناً، كما بلغت الكميات المضبوطة من المبيدات الزراعية الممنوعة 2326 لتراً.
- تنفيذ 5616 مهمة مشتركة، بهدف فرض سيادة القانون والنظام العام.
- التعامل مع 15,807 قضية في مجال مكافحة الجرائم.
- افتتاح 12 مركزاً جديداً للدفاع المدني، بتغطية إضافية لحوالي 9% من السكان، وزيادة فرق المتطوعين من 102 فرقة إلى 130 فرقة.
- إنجاز 13 ألف مذكرة قضائية من أصل 124 ألف مذكرة قضائية وردت إلى مكاتب التنفيذ.
- زيارات ميدانية لطواقم الدفاع المدني الفلسطيني بـ 39,019 للإطلاع على تدابير السلامة العامة.

## 2.5 إدارة المال العام

- تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال إدارة المال العام بما يلي:
- زيادة الإيرادات بنسبة 6% بالمقارنة مع العام الماضي، واستمرار النمو في الإيرادات المتحققة من ضريبة القيمة المضافة حيث كانت الزيادة في الجباية المحلية لها 8%، وبلغت التحصيلات النقدية (الجباية) حوالي 1.18 مليار شيكل.
  - بلغت إيرادات ضريبة الدخل حوالي 644.74 مليون شيكل.
  - زيادة الإيرادات الضريبية التي تم جبايتها عن البترول مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2013 والعام 2014 بقيمة 207 مليون شيكل، أي زيادة بنسبة 6% تقريباً، حيث كان إجمالي إيراد البترول 3.57 مليار شيكل.
  - تحصيل ما يقارب 19 مليون شيكل كديون قديمة على محطات المحروقات والغاز.
  - تنفيذ أكثر من 2246 مشروعاً بتكلفة 556 مليون دولار أمريكي من أصل 2685 مشروعاً، بميزانية إجمالية تبلغ حوالي 1.127 مليار دولار أمريكي ضمن برنامج المشاريع التنموية الصغيرة.
  - الحصول على العضوية الكاملة للمنظمة الدولية للمهيات المشرفة على أسواق رأس المال (IOSCO)، والإنضمام من خلال هيئة سوق رأس المال الفلسطينية إلى الدول الموقعة على مذكرة التعاون متعددة الأطراف.

- صدور قرار بقانون بشأن التأجير التمويلي رقم 6 لسنة 2014.
- تطوير نظام الإفصاح الإلكتروني للبيانات المالية للشركات المدرجة "إفصاح"، وذلك بالتعاون بين هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين.
- الإنتهاء من تطوير نظام تقييم حوكمة الشركات (Scorecard).
- بناء الإستراتيجية الوطنية للإشتمال المالي، بالتعاون بين سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال وأصحاب العلاقة في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأكاديمي.
- متابعة المستحقات على شركات الإتصالات الأرضية والمنتقلة، بخصوص رسوم رخصة الإمتياز بنسبة 7% لحساب الخزينة الموحد.
- وقف إستخدام نظام (SHAAM) الإسرائيلي في مكاتب الضريبة بشكل كلي، وإستخدام نظام إدارة الإيرادات (RMS) كنظام موحد لإدارة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.
- على صعيد الرقابة المالية والإدارية تمثلت أبرز الإنجازات بما يلي:
- إستكمال التدقيق على الحساب الختامي للدولة للعام 2011.
- إعداد 177 تقريراً رقابياً.
- توقيع إتفاقية التدقيق المشترك من قبل هيئة المحاسبة لروسيا الإتحادية وديوان الرقابة المالية والإدارية.
- توقيع إتفاقية " برنامج مبادرة تطبيق معايير الإنتوساي" بالتعاون مع منظمة الأرابوساي، لإنشاء مجموعة من الميسرين المعتمدين الحاصلين على شهادة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

## 2.6 المعلومات والإحصاء

- تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال المعلومات والإحصاء بما يلي:
- نشر كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014، وكتاب القدس الإحصائي السنوي 2014، كما تم نشر كتب إحصائية لمحافظة: شمال الضفة الغربية 2014، جنوب الضفة الغربية 2014، وسط الضفة الغربية 2014، ومحافظات قطاع غزة 2014.
  - توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة التمويل الرئيسية (CFG)، للدعم والتمويل الجزئي لبرنامج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للسنوات 2015-2017.
  - إعداد مشروع النظام المالي والإداري للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.
  - توقيع 16 إتفاقية ومذكرة تفاهم على الصعيد المحلي والدولي أبرزها: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

- العمل على مشروع الربط الآلي لتحديث وتطوير سجل السكان، واستقدام بعثة فنية، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لسجل السكان.
- إعداد تقرير حول الحسابات الصحية الفلسطينية 2013 بالتعاون مع وزارة الصحة.
- إعداد دليل حول إعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية.
- تنفيذ 30 مسحاً ميدانياً في المجالات الاجتماعية والإقتصادية والجغرافية، إضافةً لجمع بيانات السجلات الإدارية.
- توفير البيانات الإحصائية لطلبات الجمهور، حيث تم إنجاز 4214 طلب بيانات لمختلف الجهات في المواضيع الإحصائية.
- إطلاق قاعدة البيانات الجغرافية على الصفحة الرئيسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على المستويات الجغرافية التالية : المنطقة والمحافظه والتجمع والحي لبيانات الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تقديم المسودة النهائية من مشروع تعديل قانون الإحصاءات العامة رقم 4 لسنة 2000، والتي تمت بناءً على تعديلات وملاحظات الوزارات، المقدمة على القانون لمجلس الوزراء للإعتماد.
- إصدار قرار من مجلس الوزراء بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، وتم إعداد مسودة أولى من إستمارات التعداد والأدلة والتعريفات خلال العام 2015، والتحضير لتنفيذ التجربة القبيلية للتعداد خلال العام 2016.
- تنفيذ مسح أثر الحرب الإسرائيلية 2014 على قطاع غزة والظروف الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الفلسطيني.
- تنفيذ مسح متعدد المؤشرات MICS 5 بالتعاون مع UNICEF و UNFPA.
- استخدام التقنيات الحديثة في مجال جمع البيانات من خلال إستخدام الأجهزة الكفية (Hand Held Devices)، والأجهزة اللوحية (Tablet)، وذلك بهدف تقليل تكلفة معالجة البيانات وتطوير جودتها، وقد بلغ عدد المسوح التي باتت تجمع بياناتها باستخدام التقنيات الحديثة 24 مسحاً.
- تسلم فلسطين رئاسة الرابطة الدولية للإحصاءات (IAOS) الرسمية للأعوام 2015-2017.
- إطلاق معجم المصطلحات الإحصائية 2015، ونظام التصنيفات الإحصائية على الصفحة الإلكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## 2.7 الإعلام

- تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال الإعلام بما يلي:
- إنجاز الإستراتيجية القطاعية لقطاع الإعلام 2014-2017.
- توقيع بروتوكول إتفاق تعاون في ميدان الإعلام والإتصال مع الحكومة المغربية، ومذكرة تفاهم مع الشركة الأردنية - السعودية للبيث الفضائي (جاسكو).

- توجيه 6 مذكرات للنائب العام لإتخاذ المقتضى القانوني بحق مؤسسات إعلامية لم تلتزم بالقانون، وتصويب وضع 28 شركة بث فضائي وفضائيات، ومنح 30 ترخيصاً لمؤسسات إعلامية أو عاملة في هذه المجال.
- إصدار أكثر من 330 تقريراً وبياناً وتعميماً حول المسائل العامة ومعاناة الشعب الفلسطيني، وكذلك الإنجازات الفلسطينية.
- تنظيم 114 فعالية إجتماعية و 103 نشاطات إعلامية والمشاركة فيها.
- إنتاج فيلمين باللغتين العربية والإنجليزية حول القدس.
- إنتاج 14 تسجيلاً مصوراً، و 6 سبوتات إذاعية، و 105 ومضات إذاعية، بالإضافة إلى إصدار 4 كتب، و 3 مطويات و بوسترات.

## 2.8 إدارة الأراضي

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال إدارة الأراضي بما يلي:

- إعداد مخططات تسوية دورا الخليل.
- حوسبة أحواض رام الله والبييرة.
- توصيل شاشة السجل المدني مع وزارة الداخلية في سبع محافظات.
- إعداد دليل إجراءات عمل مساحي (إرشاد الموظف).
- إصدار 1945 إذن شراء، 68 طلب تخصيص أرض، تصديق 2616 معاملة معاملات مساحية، إصدار 38921 سند تسجيل، إصدار 40772 إخراج قيد.
- فتح 28068 معاملة تسجيل أراضي وشقق، تصديق 5492 معاملة للترخيص العمراني.
- تسوية أراضي (أ) بمساحة 17791 دونم، وتسوية أراضي (ب) بمساحة 31145 دونم.
- القيام بـ 3000 عملية صيانة شاملة، و 438 عملية كشف ميداني على أملاك حكومية، 9500 عملية إستعلام حالة عبر الموقع الإلكتروني، وعقد 48 إمتحاناً لرخص المساحة.

## 2.9 الحكم المحلي

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال الحكم المحلي والإداري بما يلي:

- تعزيز بيئة التنمية وتطوير البنية التحتية، ودعم القدرات الفنية والإدارية والمالية والمؤسسية لقطاع الحكم المحلي، وعملت على ترسيخ آليات التوجيه والرقابة، وتعميق المشاركة والمساءلة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية، وتعزيز مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقامت الحكومة بإحداث وتشكيل هيئات محلية جديدة بإسم بلدية الكرمل في محافظة الخليل، كما صادقت على التقرير الخاص بالمحميات الطبيعية وتقرير رصد تهويد الأسماء الجغرافية وإعتماد المعجم الفلسطيني كمسودة أولية، وصادقت على توصيات اللجنة الخاصة لمعالجة موضوع ديون الكهرباء بتثبيت مديونية البلديات لصالح وزارة المالية.

- توقيع إتفاقية مع شركة تويوتا سوشي في اليابان لتوريد سيارات ومعدات نفايات ضمن مشروع تحسين إدارة النفايات الصلبة في المحافظات الشمالية بتمويل من حكومة اليابان بقيمة 800 مليون ين ياباني.
- توقيع إتفاقية مع الحكومة البلجيكية بقيمة 12 مليون يورو لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج إصلاح الحكم المحلي.
- الإتفاق مع الفنزلية الفرنسية لإستكمال برنامج مشاريع دعم التعاون اللامركزي "الفلسطيني الفرنسي" بقيمة 150 ألف يورو للعام 2015.
- توقيع إتفاقية مع برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني والوكالة الألمانية للتعاون (GIZ) لتخصيص 318 ألف يورو لتنفيذ مشاريع تنمية إقتصادية محلية لبلديات قطاع غزة.
- توقيع إتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بقيمة 3 مليون دولار أمريكي لصالح برنامج تسهيل الوصول إلى خدمات البنية التحتية في المناطق المصنفة (ج) والقدس الشرقية ضمن المنحة الإيطالية (FAIR).
- حصر ديون الكهرباء على الهيئات المحلية وتسويتها.
- جباية مبلغ 700 ألف دينار أردني كرسوم ترخيص أبنية.
- دفع كافة الإلتزامات المتأخرة للمقاولين في قطاع الحكم المحلي المستحقة عن سنوات سابقة، تم دفع مبلغ إجمالي بقيمة 69.5 مليون شيكل.
- دفع الإلتزامات المترتبة على مشروع دعم مبادرات عضوات الهيئات المحلية، بتمويل من برنامج إصلاح الحكم المحلي (GIZ) بقيمة 780 ألف شكل، وتسوية الأثر المالي للهيئات المحلية المنضمة لشركات توزيع الكهرباء، من خلال دفع 10 مليون شيكل للهيئات المحلية مباشرة، وعمل تقاص بقيمة 49 مليون شيكل ومبلغ 17 مليون شيكل بدل رسوم النقل على الطرق.
- إنجاز دراسة حول "إعادة بناء الصورة الذهنية لوزارة الحكم المحلي"، وإصدار ثلاثة أعداد من مجلة الحكم المحلي وهي (18، 19، 20)، إنجاز الحفل السنوي الرابع لجائزة "الصحفي صديق الحكم المحلي" للعام 2014.
- إطلاق مشروع عمل جديد خاص بالنوع الإجتماعي في قطاع الحكم المحلي بالتعاون مع جامعة بيرزيت.
- تفعيل الفريق الوطني لإدارة النفايات الصلبة، وطرح عطاء آليات وسيارات النفايات ضمن مشروع تحسين إدارة النفايات الصلبة في المحافظات الجنوبية بقيمة 721 مليون ين ياباني، وحل مشكلة إدارة النفايات في منطقة القدس.
- حل مشكلة بئر مياه طمون مع مجلس خدمات مشترك طوباس، كذلك حل مشكلة إدارة النفايات في منطقة القدس.
- المصادقة على 163 موازنة هيئة محلية عبر بوابة موازنات الهيئات المحلية، بالإضافة إلى تطوير شجرة الحسابات الموحدة الخاصة بالهيئات المحلية بما يتناسب مع خصوصية الوضع في فلسطين.
- إنهاء المرحلة الأولى من متحف الشهيد ياسر عرفات بتكلفة 5 مليون دولار أمريكي، وإنجاز 50% من أعمال المرحلة الثانية المقدرتها تكلفتها 500 ألف دولار أمريكي.

- استمر العمل على تنفيذ برنامج تطوير البلديات/ المرحلة الثانية 2013-2016 الممول من عدة مانحين، حيث تجاوزت التزامات المانحين لدعم البرنامج بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، تم صرف مبلغ 26.67 مليون دولار أمريكي على البنية التحتية.
- تعيين مراقبين ماليين على 11 هيئة محلية لتصويب أوضاعها، وتحويل 6 ملفات خاصة بهيئات محلية إلى هيئة مكافحة الفساد.
- تنفيذ 74 مشروعاً تطويرياً بقيمة إجمالية 15.545 مليون دولار أمريكي، و51 مشروعاً تشغيلياً بقيمة إجمالية 7.78 مليون دولار أمريكي، وبرنامج دعم التجمعات البدوية والمهمشة الذي نفذ في 13 موقع بمختلف المحافظات بقيمة 610 ألف دولار أمريكي.
- توريد حوالي 5000 عداد مياه مسبق الدفع وتركيبها، من أصل 22000 عداد.
- توقيع مذكرة تفاهم ما بين الحكومة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتنفيذ برنامج تسهيل الوصول إلى خدمات البنية التحتية في المناطق المصنفة (ج) والقدس الشرقية ضمن المنحة الإيطالية (FAIR)، والذي من المتوقع أن يصل تمويله إلى 50 مليون دولار أمريكي.
- المصادقة القانونية على 31 مخططاً هيكلياً وضعت موضع التنفيذ من مجلس التنظيم الأعلى، والمتابعة الفنية لإعداد المخططات الهيكلية لـ 36 تجمعاً، وكذلك الفوز بجائزة التميز (EGI) ضمن فعاليات المؤتمر السنوي الدولي (GISWORX) في دبي في مجال نظم المعلومات المكانية، تم إنجاز دراسة تقييمية للمراكز التاريخية لـ 40 تجمعاً سكانياً في المحافظات الشمالية ضمن مشروع إحياء البلدات القديمة الذي يستهدف 21 مركزاً تاريخياً في عملية الإحياء.
- إنجاز الترجمة العربية الأولية لدليل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- المصادقة على المخططات في المناطق المصنفة (ج) لكل من امينزل، الطيرة، رأس الضبعة، واد النيص والمتابعة الفنية لإعداد مخططات هيكلية لـ 25 تجمعاً في المناطق المصنفة (ج).
- إدراج مجموعة مشاريع ليتم تمويلها من الحكومة الألمانية، من خلال برنامج إصلاح الحكم المحلي في عدة قطاعات تنمية بقيمة مليون يورو، وتقديم التدريب والمساعدة لثلاث بلديات: (نابلس، طولكرم، الخليل) في إعداد خطط مستدامة أولية، وحصول بلديتي طوباس وعيسان الكبيرة على منحة بقيمة 400 ألف يورو لكل بلدية ضمن مشروع الطاقة النظيفة، في مرحلته الثانية الممول من المفوضية الأوروبية (EU)، ومتابعة تنفيذ مشاريع بقيمة 15 مليون دولار أمريكي ضمن البرنامج الممول من الصناديق العربية من خلال البنك الإسلامي للتنمية.
- فيما يتعلق بإعادة إعمار المحافظات الجنوبية تم ما يلي:
- تصميم نافذة جديدة ضمن برنامج تطوير البلديات كاستجابة فورية لدعم بلديات قطاع غزة بعد الحرب العدوانية على القطاع، خلال شهري تموز وآب من العام 2014، وذلك بهدف دعمها لإستعادة الخدمات الحياتية العاجلة الناتجة عن



العدوان، وإزالة الأنقاض من المناطق الحيوية الحرجة والدعم المباشر للنفقات الضرورية مثل الوقود، وقطع الغيار والمواد اللازمة، بالإضافة إلى إستعادة المرافق الإدارية في البلديات.

- التواصل مع المانحين حيث نجحت الجهود في توفير 22.5 مليون دولار أمريكي للبلديات، لمواجهة آثار العدوان والوضع الطارئ في القطاع، إضافة إلى 8.7 مليون دولار أمريكي تم إعادة تخصيصها لدعم المشاريع الطارئة في القطاع بعد أن كانت مخصصة لدعم المشاريع التطويرية ضمن برنامج تطوير البلديات، ليصبح المجموع الكلي 31.2 مليون دولار أمريكي، ومتابعة المنحة الكويتية لدعم قطاع البنية التحتية تم عقد لقاءات وزيارات مع كافة المعنيين لإعداد الدراسات اللازمة للمنحة الكويتية مبلغ 35 مليون دولار أمريكي لقطاع البنية التحتية، وتقديم مقترحات مشاريع طرق وبنية تحتية في المناطق السكنية على إمتداد المحافظات لـ 48 مشروع، وفي المناطق المحيطة بالمناطق الصناعية خمسة مشاريع ومقترحات لثمانية مشاريع مباني.
- إنجاز 652 معاملة في مجال الهندسة والتنظيم والتخطيط في المحافظات الشمالية، تشمل (توسيع نفوذ بلديات، ومخططات تفصيلية- أحياء ومناطق، ومخططات تفصيلية- شوارع، ومشاريع تقسيم، ومشاريع إفران، وشكاوى مواطنين، وتخصيصات وملفات التنظيم، ومواضيع أخرى).
- إستلام نهائي لستة مشاريع في المحافظات الجنوبية وهي مشروع في المغازي، ثلاثة مشاريع في جباليا، ومشروعين في غزة، حيث أن هذه المشاريع هي باقي مشاريع المنحة القطرية التي تم تنفيذها عام 2013.

## 2.10 التنمية والإصلاح

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال التنمية والإصلاح بما يلي:

- توقيع 11 إتفاقية تعاون أبرزها: إتفاقية الصرف الصحي المركزي الخاص بمدينة غزة، إتفاقية شبكة الصرف الصحي لغرب مدينة نابلس، إتفاقية دعم صندوق تطوير وإقراض البلديات المرحلة الخامسة مع التعاون الألماني (KfW) بتمويل قيمته 8 مليون يورو.
- توقيع 5 مذكرات تفاهم منها: مذكرة تفاهم مع القنصلية البريطانية مع وحدة إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة في فلسطين، إتفاقية "مشروع المدرسة الوطنية للإدارة" مع الحكومة الكورية، إتفاقية الخدمة للتنمية الإقتصادية المحلية مع وزارة الحكم المحلي.
- المشاركة في إجتماع لجنة تنسيق مساعدات الدول المانحة (AHLC)، تم تقديم تقرير عن الوضع الفلسطيني الراهن بما يتضمنه القدس الشرقية والمناطق المصنفة (ج) إضافة إلى المستجندات في إعادة إعمار غزة.
- إطلاق برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية بالشراكة مع القنصلية الفرنسية العامة في القدس بتمويل قيمته 500 ألف يورو.
- إعداد عدة دراسات جديدة بتمويل من بلجيكا، ضمن مشروع "صندوق الدراسات" "Study fund".

- استكمال بناء وتطوير نظام المتابعة والتقييم الوطني، تم إقرار مؤشرات القياس الوطنية والمؤشرات القطاعية بناءً على النقاش مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة وجهات الإختصاص المختلفة.
- إعداد وإصدار تقرير المتابعة السنوي للعام 2013، وإصدار تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية 2011-2013، تم رصد وتحليل مؤشرات قياس الأداء والإنجازات خلال الأعوام الثلاثة من عمر الخطة.
- إعداد دراسة حول متابعة خريجي التعليم العالي وسوق العمل، ودراسة حول حصة الفرد من مياه الشرب، ورصد قاعدة بيانات المشاريع التنموية في القطاعات المختلفة وتحديثها، وإعداد دراسة بعنوان "سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة: المضمون والآليات".
- إعداد الموازنة التطويرية التقشفية للحكومة لقطاع البنية التحتية.
- تقديم ورقة مفاهيمية بعنوان: "(1) Seeking Creative Solutions to Relief Gaza" تناقش آفاق استجلاب المياه بتقنية أكياس المياه المرنة، وإعداد ورقة مفاهيمية حول مفهوم الفقر وتعدد الأبعاد وآليات قياسه ونقاشها مع الفريق الوطني للفقر.

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة ممثلة بهيئة التقاعد الفلسطينية بما يلي:

- توقيع 6 اتفاقيات لإنتفاع موظفي: بلدية عتيل، بلدية عطارة، مجلس قروي مسحة، مجلس قروي بزاريا، بلدية دير بلوط، مجلس قروي عجة بقانون التقاعد العام.
- إعداد مسودة تعديل قانون التقاعد العام رقم 7 لعام 2005.
- إعداد مسودة النظام المالي والإداري لهيئة التقاعد الفلسطينية تم مصادقة مجلس الوزراء على النظام الإداري، أما بخصوص النظام المالي فهو في إجراءات المصادقة.

## 2.11 الشؤون المدنية

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال الشؤون المدنية بما يلي:

- تسهيل وتنسيق دخول شاحنات محملة بمواد البناء من أجل إعادة إعمار غزة، تم إدخال ما يقارب 326,440 طناً من مواد البناء من أجل إعادة الإعمار بعد الحرب.
- إصدار 36 تصريح زيارة من خارج البلاد لعائلات وحالات إنسانية، إصدار 221 تصريح زيارة من خارج البلاد بمناسبة الأعياد ورأس السنة.
- إستصدار ما مجموعه 130 تصريح مكوث في الضفة الغربية لمواطنين من غزة، تنسيق دخول ما يقارب 270 حالة مرضية إلى أراضي الـ 48 وخارج البلاد، من أجل العلاج، على الرغم من المنع الأمني.
- إستصدار 425 ألف تصريح لأغراض متنوعة، منها الصلاة



والإحتياجات الشخصية والرحلات.

- تنسيق دخول عدد من الوفود من مناطق السلطة الفلسطينية وإليها، وبلغ مجموع التصاريح التي تم إصدارها في هذا المجال 321 تصريحاً.
- الحصول على الموافقة النهائية على مشاريع خاصة بالبنية التحتية والإنشائية، من أبرزها مشاريع دولة قطر، البنك الألماني (KfW)، والبنك الإسلامي، وتعتبر هذه الموافقات نقلة نوعية في ملف إعادة إعمار غزة.
- إنجاز ما مجموعه 592 معاملة لم شمل داخلي.
- العمل على إعادة فتح العديد من المعابر والطرق المغلقة والحواجز مثل حاجز المحكمة، مدرسة اللين الشرقية، معبر الجيب، معبر بردلة، بوابة بيت ايل، المدخل الشمالي لمدينة سلفيت وغيرها.
- العمل على تسهيل تنفيذ العديد من المشاريع، مثل رفع القدرة الكهربائية لشبكات الكهرباء في العديد من المناطق مثل جيوس، الكفريات، نحالين، عين البيضاء وغيرها.
- ترتيب دخول السيارات لمنطقة واد الحصين وحارة جابر في الخليل، بعد إغلاق دام أكثر من 12 عام.

### 3. إنجازات الحكومة في مجال التنمية الإجتماعية

#### 3.1 الحماية الإجتماعية والتمكين

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال الحماية الإجتماعية والتمكين بما يلي:

- إبرام إتفاقية برنامج الغذاء العالمي مع (WFP) بقيمة 17 مليون دولار أمريكي لمساعدة الأسر القابضة تحت خط الفقر والمهمشة، وإبرام إتفاقية شراء خدمة للمسنين مع الإتحاد النسائي العربي، بتمويل قيمته 900 شيكل شهرياً لكل نزيل لتوفير الرعاية الداخلية للمسنين.
- إعداد مسودة قانون حقوق المسنين لتوفير بيئة قانونية حامية ورعاية للمسنين، وإعداد مسودة نظام المجلس الأعلى للطفل.
- صرف 4 دفعات نقدية للأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد بتكلفة بلغت 521.764 مليون شيكل بواقع دفعة واحدة كل ثلاثة أشهر.
- تقديم الخدمات التعليمية لأبناء الأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد لأكثر من 187,021 طالباً وطالبة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تمكين 149 أسرة بمشاريع صغيرة ومنتجة بتكلفة 745 ألف دولار أمريكي بدعم من البنك الإسلامي للتنمية.
- صرف مساعدات غذائية تموينية من برنامج الغذاء العالمي كل ثلاثة أشهر، شملت (45) ألف أسرة في المحافظات الشمالية والجنوبية، بتكلفة 34 مليون دولار أمريكي لأربعة توزيعات.
- تقديم مساعدات طارئة لـ 1202 أسرة في المحافظات الشمالية والجنوبية بتكلفة 1.394 مليون شيكل، لمساعدة الأسر الفقيرة التي تتعرض لظروف إقتصادية سيئة وطارئة نتيجة العدوان الإسرائيلي.
- توزيع مساعدات موسمية لـ 316 أسرة بتكلفة 27 ألف دولار أمريكي، وصرف مبلغ 6.37 مليون شيكل لأسر فقيرة بدل فاتورة الكهرباء بالتنسيق مع شركة كهرباء الشمال.
- تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ أدلة الإجراءات، وبناء نظام إلكتروني بقيمة 40 ألف دولار أمريكي، مقدمة من مؤسسة إنقاذ الطفل، وتأهيل عدد من طلاب الثانوية العامة وطلاب الجامعات المكفوفين بأجهزة حاسوب ناطقة بقيمة 50 ألف دولار أمريكي.
- منح 535 إعفاء جمركي للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، وتزويدهم بوسيلة نقل (مركبة) تمكنهم من الوصول إلى مراكز الخدمة وتساعدتهم على الإندماج في المجتمع.
- توقيع 28 إتفاقية شراء خدمة لرعاية وتأهيل الفئات الضعيفة والمهمشة، في الضفة الغربية وقطاع غزة بتكلفة 4.513 مليون شيكل سنوياً.
- تقديم مساعدات إيوائية وإغاثية للمحافظات الجنوبية بتكلفة 19.1 مليون شيكل و 74.78 مليون دولار أمريكي مقدمة من الهلال الأحمر الإماراتي والمجتمع المدني.

- توزيع 75 طن لحوم أضحاحي على الأسر الفقيرة بتكلفة 3 ملايين شيكل، ومساعدات للأطفال الفقراء (ملابس وأحذية) من مؤسسة أنيرا بتكلفة 1.5 مليون شيكل.
- صرف مبلغ 35 مليون شيكل بشكل طارئ من قبل الحكومة لدعم الكهرباء وشراء مواد غذائية، ودعم الأسر المتضررة في قطاع غزة.
- تحويل مبلغ 2.5 مليون شيكل لتصرف لجنة الطوارئ العليا في قطاع غزة، وتحويل مالي آخر بقيمة 2.5 مليون شيكل لشراء ملابس شتوية للأطفال المتضررين من الحرب.
- منح 88 ألف أسرة في قطاع غزة والصفة تأميناً صحياً مجاناً بتكلفة 52.8 مليون شيكل من برنامج الحماية الإجتماعية.

### 3.2 الصحة

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في المجال الصحي بما يلي:

- وافقت الحكومة على القرض الميسر من الحكومة الإيطالية بقيمة 10 مليون يورو لقطاع الصحة لمدة عشرة أعوام.
- تخفيض التحويلات الطبية لخارج مرافق وزارة الصحة، دون المساس بصحة المواطنين.
- تمرير مشروع قدم للجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية في جنيف، ينص على إدانة دولة الإحتلال بانتهاك حقوق المرضى والمواطنين.
- إطلاق رزمة من المشاريع الصحية الحيوية في محافظة الخليل، منها: وضع حجر الأساس لمستشفى دورا، ومستشفى ومديرية صحة حلحول ومركز صحي بيت أولا.
- تشكيل غرفة طوارئ بالتعاون والشراكة مع منظمة الصحة العالمية والعديد من المؤسسات الدولية التي عملت على مدار 24 ساعة في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.
- إرسال وفود طبية فلسطينية من المحافظات الشمالية والقدس، وبعض الوفود الأجنبية إلى مستشفيات قطاع غزة .
- إرسال الأدوية والمستلزمات الطبية من المستودعات في الضفة إلى المستودعات في قطاع غزة، مما كان له الأثر في منع النظام الصحي في القطاع من الإنهيار خلال العدوان الإسرائيلي وبعده.
- إعفاء مرضى الدم (الثلاسيميا والهيموفيليا) من كافة الرسوم المالية المترتبة على تلقيهم الخدمة الطبية في وزارة الصحة.
- تشغيل محطة الأوكسجين والمبنى الجديد للمغسلة في مستشفى الشهيد الدكتور خليل سليمان، وتأهيل المكان المخصص لجهاز الرنين المغناطيسي وتركيبه، كما تم الإنتهاء من بناء العيادات الخارجية.
- إفتتاح مركز المصادر العلمية (المكتبة الإلكترونية) في كل من مستشفى الخليل الحكومي، ومستشفى الدكتور خليل سليمان في جنين، ومستشفى بيت جالا بدعم من مشروع (Intra Health).
- تطبيق نظام المعلومات الصحية المحوسب (HIS) في جميع المستشفيات الحكومية.
- الإنتهاء من تصميم قسم الطوارئ في المستشفى الوطني.

- الحصول على لقب مستشفى صديق الطفل في مستشفى الخليل الحكومي، وتركيب جهاز رنين مغناطيسي (MRI) وتشغيله.
- تشغيل محطة الأوكسجين الجديدة في مستشفى الشهيد الدكتور ثابت ثابت في طولكرم وتوريد جهاز التصوير الطبقي، وإجراء عملية ترميم وتوسعة للعديد من الأقسام، وإستلام أجهزة ومعدات طبية.
- إفتتاح قسم العناية المكثفة وتوسعة الحضانه لتشمل العناية الحثيثة للخدج، في مستشفى الدكتور درويش نزال في قلقيلية.
- البدء بمشروع توسعة قسم غسيل الكلى بمجمع فلسطين الطبي، وإفتتاح قسم العظام، والقيام بأعمال الترميم والصيانة لأقسام عديدة في المجمع، والإنتهاء من مشروع السخانات الشمسية.
- إجتياز مجمع فلسطين الطبي للمستوى الأول من متطلبات مبادرة سلامة المريض الدولية من منظمة الصحة العالمية.
- تجهيز مركز الولادة الآمنة في عنتابا، والحصول على قطعة أرض لبناء مديرية صحة جديدة في طولكرم بتمتع من البلدية، ويتمويل من التعاونية الإيطالية، لبناء مديرية الصحة ومركز صحي، الحصول على قطعة أرض لبناء عيادة صحية تخدم وادي ومخيم رأس الفارعة في طوباس، والبدء ببناء عيادة الروش في الخليل.
- تشغيل مركز طوارئ عين البيضاء في طوباس، بالإضافة إلى إفتتاح العديد من المراكز والعيادات الصحية في كل من جنين ونابلس ورام الله وسلفيت والخليل وشمال الخليل وغيرها من المحافظات.
- صرف علاوة المخاطرة لما يزيد عن 370 موظفاً تم تعيينهم في العام 2014 وبأثر رجعي.
- تعيين عدد من الأطباء على عقود داخلية لسد الإحتياجات الطارئة للمستشفيات.
- توقيع إتفاقية مع كلية جامعية للقبالة في النرويج " Sør-Trøndelag University College " والبدء في البرنامج التبادلي للطلبة وأعضاء هيئة التدريس في كلية ابن سينا للعلوم الصحية. كما قامت الكلية بتخريج 114 طالب وطالبة وقبول 71 طالب وطالبة في برنامجي التمريض والقبالة للعام 2014 وتخرج 7 طلاب وطالبات في الفصل الأول من العام 2015، كما قامت الكلية بتدريب جميع القابلات في المستشفيات الحكومية على مهارات متقدمة في القبالة وتدريب ما يزيد عن 1000 كادر صحي ضمن برنامج التعليم المستمر (أطباء، تمريض، قابلات).
- إطلاق برنامج الحوكمة الرشيدة للأدوية بدعم من منظمة الصحة العالمية.
- تشغيل مختبرات طبية جديدة في المراكز الصحية التابعة لمديريات الصحة، وتعيين عدد من الأطباء على عقود داخلية لسد الإحتياجات الطارئة لبعض المستشفيات.
- إدخال خدمة تفنيت الحصى في مستشفى طوباس التركي وتشغيل قسم الكلى.
- إستلام أجهزة ومعدات طبية من خلال المشاريع ومن المستودعات الطبية وتوزيعها على مديريات الصحة.
- إنجاز دراسة تقييم الرضى لمتلقي ومقدمي الخدمات الصحية في مستشفيات وزارة الصحة بالتعاون مع دائرة جودة الخدمات الحكومية في مجلس الوزراء.
- إصدار تقرير الحسابات الصحية الوطنية بالتعاون مع جهاز الإحصاء المركزي للعام 2013.

- تنفيذ دراستان حول استرداد التكاليف للمستشفيات وحول الكفاءة والتكلفة للسياسات الخاصة بالأمراض المزمنة، ضمن توجه الحكومة لتعزيز البحث العلمي.
- التعاون مع المجلس الطبي الفلسطيني بالإشراف ومتابعة برنامج الإختصاص في المستشفيات الحكومية والخاصة في برامج تخصصية مختلفة.
- الموافقة على 1253 إذن إستيراد للمواد الأولية والمواد غير الفعالة، و 703 رخصة إستيراد لمستحضرات التجميل الخاصة بمستودعات التجميل.
- إستقطاب وفود طبية في مجالات وتخصصات مختلفة للعمل جنباً إلى جنب مع الطواقم الطبية في المستشفيات.
- وضع خطة مستقبلية للتوسع والاستفادة من نظام التطب عن بعد (TeleMedicine) لجميع الأطباء في القطاع الصحي، ليشمل بالإضافة إلى القطاع الحكومي القطاع الخاص والأهلي.

### 3.3 التعليم

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة للنهوض بالقطاع التعليمي بما يلي:

- إنشاء 7 مدارس جديدة، إشتهمت على إضافة 89 غرفة صفية جديدة، تكلفة بلغت 6.62 مليون دولار أمريكي.
- توسعة 19 مدرسة قائمة، إشتهمت على إضافة 123 غرفة صفية جديدة، تكلفة بلغت 7.7 مليون دولار أمريكي.
- القيام بأعمال صيانة في 14 مدرسة قائمة، تكلفة بلغت 830 ألف دولار أمريكي.
- إنجاز أعمال الإصلاح والتأهيل في 113 مدرسة في قطاع غزة تضررت بعد العدوان الأخير على القطاع تكلفة بلغت 2.05 مليون دولار أمريكي.
- توقيع إتفاقيتين مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، الأولى بشأن إنشاء مدرسة القواسمة في الخليل وتشطيبها وتجهيزها بقيمة 1.44 مليون دولار أمريكي، والثانية بشأن إنشاء مدرسة العبيدية وتشطيبها وتجهيزها بقيمة 1.49 مليون دولار أمريكي.
- توقيع إتفاقيتين مع البنك الإسلامي للتنمية بصفته مديراً لصندوق الأقصى لتنفيذ أعمال مشاريع بناء مدارس جديدة، توسعة وتأهيل مدارس بقيمة 5 مليون دولار أمريكي.
- إنجاز مشروع دعم المدارس الخاصة في القدس بدعم من صندوق الدول الداعمة لقطاع التعليم (JFA)، لتزويد المدارس بمختبرات العلوم والحاسوب والمكتبة.
- تزويد 200 مدرسة بمياه الشرب وعمل صيانة لشبكات المياه بالتعاون مع اليونيسيف.



- تنفيذ فحوصات التقصي والتطعيمات لأكثر من 300 ألف طالب وطالبة، وتزويد المدارس بـ 1750 حقيبة إسعاف أولي و 3700 طفاية حريق.
- تنفيذ إمتحان الثانوية العامة 2014 حيث شارك فيه 85,910 طالب وطالبة في كافة محافظات الوطن، وبلغت النسبة العامة للنجاح 59,58% بواقع 54.26% في فرع العلوم الإنسانية، و 80.39% في الفرع العلمي، و 54.21% في الفروع المهنية، وفي إمتحان الإكمال بلغ عدد المتقدمين 6360 متقدماً ومتقدمة، وبلغت نسبة النجاح فيه 55.8%.
- تدريب 11,386 معلماً ومشرفاً تربوياً ومدير مدرسة في مواضيع البحث العلمي ومهارات التدريب وغيرها.
- تنفيذ أيام تعليمية ترفيهية لحوالي ألف طالب لتحسين المستوى التحصيلي للطلبة والحد من التسرب المدرسي، ومشاركة 30 ألف طالب في أنشطة تربوية ومشاريع طلابية، وتدريب 650 طالباً على أساليب الحوار والإستماع الفعال والتعلم التعاوني، وتدريب 13 ألف طالب على المرحلة الأولى من برنامج بادر، كما تم تكريم 300 طالب ضمن مشروع المواطنة.
- تركيب كاميرات مراقبة في 17 مدرسة ضمن المدارس الواقعة في المناطق المصنفة (ج)، وتوزيع 9,225 حقيبة مدرسية مع قرطاسية ذات جودة عالية على طلبة المدارس النائية والفقيرة، وتوزيع 3,700 حقيبة صحية على طلبة المدارس الفقيرة والنائية الواقعة في مناطق (ج)، وإصدار كتيب يعكس حجم الإنتهاكات الإسرائيلية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من 2012 - 2014، وتدريب 10 مدارس على برنامج المدرسة الآمنة "Schools as zones of peace".
- تكريم 66 مدير ومديرة مدرسة متميزين، بالإضافة لإستحداث آلية عمل جديدة لمتابعة عمل مديري المدارس "المتابعة الداعمة" وإعداد دليل لها بالتعاون مع مؤسسة الإمديست.
- وفي مجال التعليم لذوي الإحتياجات الخاصة تم ما يلي:
  - تجهيز 16 غرفة مصادر للطلبة ذوي الإعاقة، وتقديم خطط تأهيلية تربوية لـ 100 طالب.
  - متابعة 9 من الطلبة ذوي الإعاقة من قبل مركز المصادر الذين هم بحاجة ماسة للمتابعة.
  - تحويل ومتابعة 19 طالب/ة إلى مؤسسات تأهيلية لمختلف الإعاقات.
  - إعداد دليل إرشادي للمعلم حول الإعاقة البصرية.
  - تطوير 20 مكتبة للمدارس، بدعمها بوسائل تعليمية وأجهزة خاصة بالطلبة ذوي الإعاقة مثل ماكينات بيركنز، عدسات مكبرة، نظارات، عصي، أجهزة ناطقة.
- إطلاق إستراتيجية قطاع التعليم العالي.
- إصدار نظام معادلة الشهادات المعدل.
- إنجاز المسودة الأولى من الإطار الوطني للمؤهلات للتعليم المهني.
- فتح تخصص تكنولوجيا المصاعد وتخصص تصنيع الملابس في المدارس المهنية.



- الإعلان عن المنح الخارجية، وإستكمال إجراءات الترشيح لها في كل من: أندونيسيا، كوريا، أذربيجان، هنغاريا، الصين، سلوفاكيا، رومانيا، اليابان، تم الإعلان عن المقاعد الدراسية للإختصاص العالي في الطب وإستكمال إجراءات الترشيح لها في الأردن، بالإضافة للإعلان عن منحة مجلس الوزراء للعام 2014/2013 للفصل الثاني ليتم صرفها.
- تصديق 121,554 شهادة جامعية (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) بالإضافة لمعادلة 1012 شهادة جامعية.
- إنشاء مبنيين إداريين (مبنى الإدارة العامة للأبنية والشؤون المالية و مبنى مديرية التربية والتعليم في قباطية)، تكلفه بلغت 3.1 مليون دولار أمريكي.
- قيام اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم بتوقيع 6 إتفاقيات أبرزها: إتفاقية مع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون مبلغ 13 ألف دولار أمريكي لشراء أرشيف خاص بمدينة القدس من الأرشيف الفرنسي (الايانا)، إتفاقية مع وزارة الأوقاف (مؤسسة إحياء التراث العالمي) مبلغ 20 ألف دولار أمريكي لشراء ورق ترميم ياباني ومواد كيميائية للترميم، إتفاقية شراء طباعة بريل (Brill) مع جامعة القدس المفتوحة مبلغ 10 آلاف دولار أمريكي.
- ترؤس فلسطين للمؤتمر النوعي للأمناء العاميين للجان الوطنية الأعضاء بمنظمة الإيسيسكو (بغداد دار السلام والأديان) في شهر 2015/03، ونتج عنه توصية تعزيز الدعم للقضية الفلسطينية.
- صرف مستحقات من صندوق التكافل الإجتماعي لـ 975 مستفيداً، ما بين متقاعد، ومستقيل، ومخصصات وريثة، مبلغ إجمالي قدره 12.8 مليون شيكل.

#### 3.4 الأسرى والأسرى المحررين

- تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال دعم الأسرى والأسرى المحررين بما يلي:
- صادقت الحكومة على النظام المعدل لنظام تأمين الوظائف للأسرى المحررين رقم (15) لعام 2013 وفقاً لقراره السابق بإعتماد توصيات اللجنة الفنية المكلفة بمراجعة التشريعات المتعلقة بالأسرى.
- تحويل الكنتينين للأسرى في سجون الإحتلال بقيمة 32.09 مليون شيكل.
- تسديد تكلفة الإتصالات الخلوية والصحف اليومية بقيمة 1.34 مليون شيكل.
- تسديد 830 غرامة مالية مفروضة على الأسرى بقيمة 2.05 مليون شيكل عن الغرامات قبل 2013/12/31.
- تسديد تكلفة خدمة التدريب المهني للأسرى المحررين المنتفعين من الخدمة بقيمة 720 ألف شيكل.
- تسديد تكلفة خدمة التعليم للأسرى المحررين الملتحقين بالجامعات المحلية بقيمة 751 ألف شيكل، وخدمة التعليم الجامعي لزوجات الأسرى وأبنائهم في الجامعات المحلية بقيمة 62 ألف شيكل.
- تحويل سلف مخصصات تشغيلية لنادي الأسير الفلسطيني بشكل شهري بإجمالي مبلغ مقداره 900 ألف شيكل، وإغلاق السلف المصروفة.
- تسديد أتعاب محامين لقاء الخدمات القانونية المقدمة للأسرى من خلال هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، بإجمالي مبلغ مقداره 9.02 مليون شيكل.

- تسديد مستحقات التأمين الصحي عن ذوي الأسرى والمحربين لوزارة الصحة، وإصدار 4850 تأمين صحي.
- صرف ما قيمته 217.51 مليون شيكل بدل رواتب للأسرى داخل السجون، بما فيها تكملة رواتب للموظفين والعساكر الأسرى، وصرف مبلغ 5.30 مليون دولار أمريكي منح إفراج لـ 870 أسيراً محرراً.
- صرف مبلغ 138.51 مليون شيكل بدل رواتب الأسرى المحربين المعتمدين على نظام السلف.
- صرف قروض للأسرى المحربين على البنك الوطني لـ 35 أسيراً بقيمة 355 ألف شيكل.
- تقديم مشروع لجامعة الدول العربية والحصول على موافقة مبدئية لتمويل عدد من القروض المقدمة من قبل برنامج تأهيل الأسرى المحربين للجامعة بتمويل مالي قيمته 600 ألف دولار أمريكي.
- متابعة ملفات 212 أسير أمام لجان التلث والإفراج عن 15 منهم، كما تم متابعة ملفات 1350 أسير تم الإفراج عن 200 أسير منهم، والقيام بـ 130 زيارة لأكثر من 700 أسير.

### 3.5 الثقافة

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة للنهوض بالقطاع الثقافي بما يلي:

- إنجاز قانون جوائز دولة فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية وإصدار مرسوم رئاسي بذلك.
- مشاركة فلسطين في عدد من المعارض العربية الدولية للكتاب أبرزها: معرض الدار البيضاء (فلسطين ضيف شرف)، القاهرة الدولي للكتاب، مسقط، الجزائر، الكويت، أبو ظبي، أربيل العراق.
- إحياء يوم الثقافة الوطنية، وإحياء ذكرى الشاعر محمود درويش وإبراز أعمال المبدعين، وإتاحة الفرص لهم، وتسليط الضوء على أهمية مدينة القدس، والإعلان عن شخصية العام الثقافية.
- إحياء يوم التراث الفلسطيني 2014، حيث أقيمت عدة معارض وفعاليات ثقافية في كافة محافظات الوطن بهدف حماية الموروث الثقافي.
- تنظيم احتفالية "القدس عاصمة الثقافة العربية في عيون الشباب".
- توقيع إتفاقية دعم 20 عرض مسرحي لمسرح وسينما القصة، وإتفاقية دعم مشروع الخط العربي وذلك للإهتمام بفن الخط العربي والحفاظ عليه بإعتباره تراثاً إنسانياً جالياً.
- عرض مجموعة من الأفلام السينمائية العربية الفرنسية في مدينة الخليل، وعرض فيلم بعنوان (غزة تنادي) وفيلم روائي طويل بعنوان (لما شفتك) بالإضافة إلى طباعة عدة كتب وإصدارها.
- تكريم مجموعة من الشخصيات المعنوية والطبيعية من الناشطين في الحقول الثقافية، وهم: معهد إدوارد سعيد، مسرح نغم، فرقة الفنون الشعبية، بلدية رام الله.



- توقيع إتفاقية مشاريع ثقافية مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، لدعم ثلاثة مشاريع (مسابقة القصة القصيرة، تجهيز قاعة متعددة، تجهيز مكتبة مجلس قروي عرب الرشيدة).
- دعم الإبداع للأشخاص ذوي الإعاقة بمشاركة المركز البريطاني من خلال إقامة ورشة رسم للمعاقين الموهوبين من محافظات الوطن.

### 3.6 تمكين المرأة

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال دعم وتمكين المرأة بما يلي:

- توقيع 4 مذكرات تفاهم أبرزها: مذكرة مع منظمة اليونسكو، لتدريب 20 باحث/ة وتطوير المهارات البحثية لديهم، ومذكرة مع المرصد الأورومتوسطي لرصد وضع المرأة الفلسطينية في غزة.
- تنفيذ تدريب إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الإقتصادية والبرامج والموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي، بدعم من مركز الإسكوا.



تكريم الوحدة النسائية في قوى الأمن الفلسطيني بمناسبة يوم المرأة

- التوقيع على الإتفاقية التعاونية مع إيطاليا ضمن برنامج "ويلود3".
- توقيع إتفاقية مع المكتب الإعلامي الحكومي لتنفيذ حملة إعلامية دولية، لفضح إنتهاكات الإحتلال تجاه المرأة الفلسطينية.
- توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة العمل ضد الجوع لتعزيز الديمقراطية المحلية والنشاط الإقتصادي في المناطق المصنفة (ج)، وتوقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة الشرق الأدنى لتنفيذ مشروع النهوض بمشاريع المرأة في فلسطين.

- تنظيم "المؤتمر الوطني لتوطين قرار 1325"، ضمن فعاليات حملة مناهضة العنف ضد المرأة، وإطلاق وثيقة الإطار الوطني لتطبيقه، والعمل على تطوير الإطار الوطني الإستراتيجي له من خلال تطوير إلتزام وطني وشراكة ما بين القطاع العام والخاص والمؤسسات الأهلية بتكلفة 4000 دولار أمريكي، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).
- إفتتاح مؤتمر "قانون حماية الأسرة من العنف"، والمشاركة في المؤتمر الدولي حول الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي برعاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إيطاليا، لتبادل الخبرات والإطلاع على التجارب.
- إفتتاح المكتبة الرقمية الأولى في فلسطين لتوفير الأبحاث والدراسات ومنها المتعلقة بالمرأة.
- فوز فلسطين بجائزة سمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتشجيع الأسر المنتجة.
- إعداد تقرير سيداو وذلك لرفع مكانة المرأة في القوانين والتشريعات وإيجاد تقارير وطنية مرجعية.
- إعداد تقرير (Beijing+20) ورفعته لمنظمة الإسكوا وجامعة الدول العربية.

### 3.7 الشباب والرياضة

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال الشباب والرياضة بما يلي:

- توقيع 4 إتفاقيات مع : الإتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف واللجنة الأولمبية الفلسطينية والبحرينية، لتمويل مشاريع المؤسسات الشبابية الفلسطينية، وتشجيع إندماج الشباب في المجتمع وتعزيز التعاون والتبادل الرياضي.



أحد فعاليات مشروع تمكين الهيئات الإدارية في المجلس الأعلى للشباب والرياضة

- مسح الأندية والمراكز الشبابية، وإعداد خطة النهوض بواقعها، إستناداً للمعايير الوطنية لأندية صديقة للطلّاع والشباب.
- تجهيز أكاديمية جوزيف بلاتر للمنتخبات والفرق الرياضية للموهوبين كروياً، ومدربات ومرافق معسكر الشهيد صلاح خلف في الفارعة.
- تأسيس الإتحاد الرياضي المدرسي بالتعاون والشراكة مع وزارة التربية والتعليم والإتحادات الرياضية الفلسطينية.
- تنظيم ماراثون القدس الدولي الرابع بدعم من جامعة الدول العربية.
- المشاركة في العديد من البطولات الرياضية أبرزها: بطولة الألعاب الآسيوية في كوريا، ألعاب الشباب في الصين، بطولة المصارعة، البطولة العربية للبياردو والسنوكو، بطولة كأس العالم للرواد، بطولة المنتخبات العربية، تحكيم بطولة كأس العالم لكرة الطاولة في اليابان، إحراز ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية في المشاركات الدولية والقارية.

### 3.8 الشؤون الدينية

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال الشؤون الدينية بما يلي:

- توقيع 8 إتفاقيات تعاون أبرزها:
  - إتفاقية مع وزارة الأديان التركية للحصول على نسخة من أرشيف الأوقاف التركية المتعلقة بفلسطين.
  - إتفاقية تعاون مشترك مع اللجنة الوطنية الفلسطينية للحفاظ على التراث الفلسطيني والعربي وترميم المقامات التاريخية.
  - إتفاقية شراكة مع نكية (أم علي) في المملكة الأردنية في (حملة تبرع بأضحيتك).
- توقيع 7 مذكرات تفاهم أبرزها: مذكرة تفاهم مع وزارة الزراعة الفلسطينية لتطوير وإستصلاح أراضي الوقف الواقعة في المناطق المصنفة (ج)، مذكرة تفاهم مع جامعة القدس/ أبو ديس للإستفادة المشتركة والعامّة من الموروث الحضاري ومن وثائق ومخطوطات وسجلات مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.
- تنظيم مؤتمر بيت المقدس الدولي السادس تحت عنوان: (دعم القدس وتعزيز صمود المقدسين)، للمساهمة في إيصال صوت فلسطين والقدس للعالم أجمع، وكسر الحصار الصهيوني المفروض على القدس الشريف.
- إفتتاح فرع كلية العلوم الإسلامية في بلدة الظاهرية في الخليل وإنظام التعليم فيها، لتكون توأماً لكلية العلوم الإسلامية في قلقيلية.

- إيواء 90 يتيماً في دار الأيتام الإسلامية الصناعية وكفالتهم وتعليمهم.
- تسيير رحلات العمرة، وسفر حوالي 45 ألف معتمر من المحافظات الشمالية.
- توفير 2000 شتلة زيتون وزراعتها، وإنشاء خزانات مياه، وتأهيل الآبار في أراضي أوقاف المحافظات الشمالية للمساهمة في مشروع تخضير فلسطين.
- تنظيم حملة (أغيثوا أهلنا في مخيم اليرموك) تم جمع مليون دولار أمريكي لصالحهم، وحملة (أغيثوا أهلنا في غزة) تم جمع 15 مليون شيكل لصالحهم.
- تركيب وحدات خلايا شمسية على سطح مسجد البيرة الكبير لتوليد الكهرباء للمسجد.
- افتتاح وإستلام 44 مسجد جديد في المحافظات الشمالية، وإفتتاح 146 مركز جديد لتحفيظ وتجويد القرآن الكريم في المحافظات الشمالية، بالإضافة إلى توسعة شبكة الأذان الموحد للمساجد لتشمل مساجد محافظات بيت لحم وسلفيت.
- تقديم المساعدات للمحتاجين بمبلغ 6.82 مليون دينار أردني، و 5.89 مليون شيكل.
- وبيّن الجدول التالي أهم النشاطات والأعمال المنجزة من خلال دار الإفتاء الفلسطينية.

العدد	النشاط
1799	دروس دينية ومحاضرات
98	حوالات مرضية
1879	نشاط إعلامي/نشرات/إصدارات
402	خطب الجمعة
1300	حل نزاع وخصومات
51038	فتاوى عامة/ طلاق/ شفوي/ إلكتروني

## 4. إنجازات الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية

### 4.1 الإقتصاد الوطني

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال تنمية وتطوير الإقتصاد الوطني بما يلي:

- تحديد سقف سعري لـ 66 سلعة أساسية.
- تحرير التجارة من خلال إلغاء الوكالات الحصرية، والسماح لكافة التجار بشراء السلع والمنتجات المصنعة في إسرائيل، والمنتجات الأجنبية المستوردة من خلال وكيل إسرائيلي دون وسيط.
- إصدار 152 رخصة إقامة لمصانع جديدة، إضافة لإصدار 74 رخصة لكسارات ومحاجر في الضفة الغربية، تم تسجيل 1433 شركة.
- تنفيذ حوالي 4963 جولة تفتيشية لمراقبة السوق الفلسطيني، وضبط 3511 محلاً مخالفاً للتعليمات خلال هذه الزيارات، تم ضبط حوالي 599 طناً من المواد والسلع المخالفة، وتم إحاله 179 تاجر للقضاء.
- تخريج 32 خبيراً محلياً في خدمات تطوير الأعمال للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة المتوسطة.
- إعداد الخطة الخاصة بمراجعة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل والهادفة لدعم المنتج الوطني وتحرير التجارة بعيداً عن التبعية للإقتصاد الإسرائيلي.



ضبط مواد غذائية فاسدة، ومنتجات مستوطنات

- إعداد الإستراتيجية الوطنية للتصدير، والعمل جاري على إنشاء مجلس وطني للصادرات من القطاعين العام والخاص ليكون بمثابة مجلس إستشاري لتنفيذ الإستراتيجية وتنمية الصادرات.
- بلغت إيرادات مديرية مراقبة ودمغ المعادن الثمينة 2 مليون شيكل، حيث بلغت الكميات المدموغة من المعادن الثمينة 1.26 طن من الذهب.
- في مجال التنمية الصناعية، تم إستكمال تطوير 5 تجمعات عنقودية بتمويل فرنسي، تم رفع قدرات التجمعات الفنية والإدارية والمالية، والعمل على تطوير إنشاء مركز إبداعي لصناعة الأحذية وصناعة الأثاث في كل من جامعة البوليتكنيك وجامعة النجاح.
- الإنتهاء من تحضيرات مشروع تحديث الصناعة لـ 50 منشأة صناعية صغيرة ومتوسطة.
- تطوير البنية التحتية للجودة في فلسطين، من خلال إعداد سياسة البنية التحتية للجودة والتي صادق عليها مجلس الوزراء بشهر 2014/07، ويتم العمل حالياً على إعداد الخطة التنفيذية لها.
- دعم القطاعات الاقتصادية في القدس والعمل على التشبيك بينها وبين باقي القطاعات في فلسطين.

- تنظيم القطاع الصناعي من خلال الترخيص الصناعي والرقابة على المنشآت الصناعية وفق الآتي: التفتيش على 2542 منشأة صناعية، فتح ملفات منشآت صناعية جديدة 159، تجديد ترخيص 434 منشأة صناعية، إصدار رخصة تشغيل لأول مرة 231 منشأة صناعية، إصدار رخصة ( محاجر و كسارات ) 68 منشأة.
- المصادقة على 6992 شهادة منشأ صدرت عن الغرف التجارية الصناعية الزراعية في مختلف محافظات الضفة الغربية، تم إصدار 18630 رخص إستيراد. وبلغ عدد الوكالات التجارية المسجلة لهذه الفترة 9 وكالات.
- في مجال تطوير قطاع الصناعة في فلسطين، قامت هيئة المدن الصناعية بإنشاء أربع مدن صناعية في المحافظات الفلسطينية المختلفة، يبلغ مجموع الإستثمارات أكثر من 100 مليون دولار أمريكي على النحو التالي:
  - منطقة غزة الصناعية (GIE): على مساحة 485 دونم، وتم توقيع 62 عقد استثمار، بمجموع استثمارات 35 مليون دولار أمريكي، وتم توفير 2000 فرصة عمل صناعية.
  - منطقة أريحا الصناعية الزراعية (JAIP): على مساحة 615 دونم، وتم تطوير 140 دونم بدعم ياباني يزيد عن 25 مليون دولار أمريكي، وساهم الإتحاد الأوروبي بـ 2 مليون يورو ضمن برنامج الحوافز الإستثمارية للمنطقة الصناعية، وتم توقيع 27 عقد إستثمار بمجموع إستثمارات 39 مليون دولار أمريكي، وفرت 700 فرصة عمل خلال مرحلة التطوير.
  - منطقة بيت لحم الصناعية (BIE): على مساحة 195 دونم تكلفه عشرة ملايين يورو بدعم فرنسي ومطور قطاع خاص فرنسي فلسطيني، مقداره 10 ملايين يورو، وتم توقيع 17 عقد إستثمار بمجموع إستثمارات 27 مليون دولار أمريكي، وفرت 544 فرصة عمل خلال فترة التطوير. تم إفتتاح المرحلة الأولى من منطقة بيت لحم الصناعية تشغيل أربع مصانع يوم الإفتتاح.
  - منطقة جنين الصناعية (JIE): على مساحة 900 دونم، بدعم ألماني مقداره 20 مليون يورو، ومطور قطاع خاص تركي، تم تعويض 250 مالكا من أصحاب الأراضي المستملكة، وستوفر المنطقة 5000 فرصة عمل صناعية مباشرة بعد إستملاكها الأراضي لصالح المشروع، وتم تحويلها من أراضي مصنفة (ج) إلى أراضي مصنفة (ب).
- تقديم عدد من الحوافز كخدمات البنية التحتية والحوافز المالية كمنحة "برايد" والمنحة الفرنسية، بالإضافة للحوافز والإعفاءات الضريبية بموجب قانون تشجيع الإستثمار، تم إنشاء مجموعات عمل متخصصة بهدف تلبية إحتياجات المستثمرين وتمكينهم من تأسيس أعمالهم.
- إنشاء مجموعة عمل النافذة الإستثمارية الموحدة والتي تعنى بأمور التراخيص والأذونات والموافقات التي تحتاجها المشاريع، تم إنشاء مجموعة عمل خدمات تطوير الأعمال، والتي تساهم في تحديد إحتياجات المستثمرين في المدن الصناعية من الدورات التدريبية من خلال عقد الدورات وورشات العمل والمؤتمرات، التي تهتم المستثمرين وتساعدهم في تطوير أعمالهم

- توفير محفزات مادية وبنوية وإعفاءات ضريبية لكل مستثمر يبادر إلى الإستثمار في المدن الصناعية بفلسطين، تم إعداد كادر فني متقدم يسعى لتذليل العقبات، وتقديم الدعم والإرشادات للمستثمرين من أجل إتمام التسجيل، وإستصدار التراخيص المطلوبة وتيسير عمليات البحث عن الشركاء، وتقديم الخدمات المطلوبة بالإضافة إلى توفير المعلومات حول التأمين على المخاطر والحصول على الخدمات اللوجستية المختلفة من حيث التنقل والسفر والإستيراد والتصدير وغير ذلك، ليصبح مشروع المستثمر الأجنبي والمحلي قائماً على أرض المدن الصناعية ويحمل المنتج إشارة (صنع في فلسطين).
- إنشاء مجموعة عمل خدمات تطوير الأعمال، والتي تساهم في تحديد احتياجات المستثمرين من خلال عقد الدورات وورشات العمل والمؤتمرات.
- تقديم الدعم الفني للمستثمرين من أجل إتمام التسجيل وإستصدار التراخيص والإجراءات المطلوبة ليصبح مشروع المستثمر الأجنبي والمحلي قائماً على أرض المدن الصناعية ويحمل المنتج إشارة (صنع في فلسطين).

## 4.2 السياحة

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في المجال السياحي بما يلي:

- تنظيم عقد أول مؤتمر للأمم المتحدة في فلسطين وأول مؤتمر لمنظمة السياحة العالمية (UNWTO) في الشرق الأوسط، تحت عنوان "السياحة الدينية العالمية المستدامة" بمشاركة رسمية كبيرة تمثلت بوفود رسمية من 35 دولة وأكثر من 130 مختصاً وخبيراً في مجال السياحة من 70 دولة.
- إدراج بيت لحم مكان ولادة السيد المسيح، وكنيسة المهدي، ومسار الحجاج على قائمة اليونسكو للتراث العالمي المعرض للخطر.
- إستقبال قداسة البابا فرنسيس في الأراضي المقدسة، والعديد من الشخصيات المهمة أبرزها: رئيس وزراء بريطانيا، والقنصل الأمريكي.
- ترميم وإعادة تأهيل خان البيرة في محافظة رام الله والبيرة، وإفتتاح حديقة وتجهيز مركز خدمات الزوار في موقع تل بلاطة، وتنفيذ عدد من الأعمال في البلدة القديمة في بيت لحم.
- البدء بالعمل على مشروع تنمية وتأهيل مقام النبي موسى في محافظة أريحا كأحد مقاصد السياحة الدينية والثقافية في فلسطين، بدعم من الإتحاد الأوروبي، بقيمة 5 ملايين يورو.
- المشاركة في 12 معرض ومحفل سياحي دولي، أبرزها معرض في إسبانيا/ FITUR 2015 ، وتركيا/ EMITT 2015 ، وإيطاليا/ BIT 2015 . وأعلنت تركيا إستعدادها لإرسال 100 ألف سائح بشكل سنوي إلى فلسطين.



ترميم معصرة شجرة الدر في الخليل



- توقيع 6 إتفاقيات لترميم مواقع أثرية ومتاحف وتأهيلها، بتمويل من القنصلية الأمريكية والحكومة اليابانية واليونسكو.
- توقيع إتفاقية برنامج تنفيذي للتعاون السياحي مع وزارة السياحة والآثار الأردنية للترويج لبرامج سياحية مشتركة.
- بلغ حجم الإستثمار السياحي للعام 2014 مبلغ 13.99 مليون دولار أمريكي، حيث بلغت نسب تغير سنة المقارنة 2014 عن السنة السابقة 2013 هو 41.82% ، ونسبة تغير سنة المقارنة 2014 عن سنة الأساس 2010 هو 88.37%.

### 4.3 العمل والعمال

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال العمل ودعم العمال بما يلي:

- توقيع بروتوكول تعاوني مع المؤسسة التعاونية الأردنية، لتطوير دور التعاونيات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتبادل الخبرات والمنافع الإقتصادية فيما بينها.
- توقيع مذكرة تفاهم وشراكة مع جمعية بيت لحم العربية للتأهيل "تعزيز ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة" في المجالات المختلفة، مثل التدريب وموامة مباني مراكز التدريب المهني، وتطوير مناهج التدريب وغيره.
- إطلاق برنامج تدريبي ضمن "مشروع بناء قدرات المؤسسات الإقتصادية للجمعيات التعاونية"، بالتعاون مع المركز الفلسطيني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، الذي يستهدف إعداد أخصائيين في المجال التعاوني وتأهيلهم.
- إطلاق البرنامج الإستراتيجي الشامل للتشغيل في فلسطين، والذي يهدف إلى رؤية وطنية شاملة لواقع التشغيل في فلسطين والخدمات المقدمة وتطويرها.
- توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة الرؤيا العالمية، لتوفير تدريبات مهنية تخصصية لفئة الشباب في مناطق جنوب بيت لحم والخليل بناء على إحتياجات سوق العمل.
- الإتفاق مع وزارة الصحة على معايير للحصول على تأمين صحي للمتعمل عن العمل، تم تصفير الأعداد المسجلة، والبدء بالتسجيل ضمن المعايير الجديدة إبتداء من 2015/03/01.
- إستلام ما مجموعه 144 ألف تصريح عمل من الجانب الإسرائيلي، موزعة على العاملين داخل الخط الأخضر في محافظات القدس والضفة الغربية (عمالة منظمة).
- منح تراخيص لـ 24 مركز تدريب مهني جديد، وتصديق 2565 شهادة مهنية لمراكز التدريب المهني الخاصة، وإضافة 12 تخصص جديد للمراكز الخاصة، وإستصدار شهادات دورات صباحية عدد 271، وشهادات بدل فاقد عدد 25.
- بلغ عدد الطلاب والطالبات الملتحقين في مراكز التدريب المهني في نهاية نيسان 2015 إلى 1319 ملتحق منهم 64% ذكور و34% إناث.
- على الصعيد القانوني تم خلال هذه الفترة تحويل 62 جمعية للتحقيق وتصفية 139 جمعية، وإلغاء تسجيل 17 جمعية تعاونية، تم مراجعة حسابات 23 جمعية، بالإضافة إلى تنفيذ 1172 زيارة ميدانية للجمعيات التعاونية.

- تمويل 255 قضية فردية، ومتابعة 32 مذكرة مطلية، وحضور 32 إجتماع لجنة حوار، وتوقيع 17 إتفاقية جماعية، وإيداع 17 إتفاقية.

#### 4.4 الزراعة والتنمية الريفية

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال الزراعة والتنمية الريفية بما يلي:

- تطوير المصادر المائية والإستخدام الأمثل لها من خلال حفر 634 بئراً لجمع مياه الأمطار، وإنشاء 10 برك ترابية.
- تطوير الغابات والمراعي، تم تحريج 1470 دونم غابات جديدة في ست محافظات، وتوزيع 500 ألف شتلة حرجية ورعوية وظلية على الهيئات المحلية والجمعيات والمزارعين والمراعي.
- توزيع 1.333 مليون شتلة مثمرة متنوعة ضمن البرنامج الوطني لتخضير فلسطين، وزراعتها خلال الموسم الزراعي 2014-2015، منها 360 ألف شتلة في المحافظات الجنوبية، وتم التركيز على زراعة أصناف إقتصادية ذات ميزة نسبية، وقدرة تنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.
- متابعة 40 قضية للمزارعين الفلسطينيين ضد الإحتلال الإسرائيلي، وتقديم دعم عاجل لـ 4 مزارعين متضررين.
- إعداد مسودة مشروع قانون معدل للقانون الزراعي تمهيداً لإرساله لمجلس الوزراء.



- توقيع إتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة لتدريب كادر المختبرات البيطرية وتأهيل مختبر صحة الغذاء حسب مواصفات الأيزو (17025) ضمن المنحة الإسبانية، تدريب داخلي لكادر مختبر سلامة الغذاء، وتطوير نسخة أولى من دليل الرقابة على الجودة.
- إعداد نظام محوسب للتقييم الوطني للثروة الحيوانية، من خلال شركة (ALC) البريطانية وتجهيز النسخة الإلكترونية، وذلك من خلال منظمة الأغذية والزراعة العالمية التابعة للأمم المتحدة وبتنفيذ من الإتحاد الأوروبي، تم تدريب كادر مكون من 200 موظف من مديريات الزراعة والبيطرة في المحافظات على البرنامج المحوسب، تم البدء الفعلي بعمليات التقييم، وقد بلغ عدد الحيوانات المرقمة خلال العام الحالي مايقارب 300 ألف رأس من الأغنام و 600 رأس من الأبقار.
- إطلاق إستراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية" للأعوام 2014-2016، وإطلاق الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزيتون في فلسطين 2014-2019.
- توقيع خطة عمل لتنفيذ الإتفاقية الموقعة مع سلطنة عمان، تم عقد اللجنة الزراعية اليونانية الفلسطينية، وتبادل مقترح لخطة العمل لتنفيذ الإتفاقية الموقعة.

- تنفيذ برنامج التحصينات ضد الأمراض السارية والمعدية المختلفة، تم تحصين 471,855 رأس من الأغنام والماعز والأبقار، لدى 18,754 مزارع.
- تقديم خدمات الفحوصات المخبرية للمزارعين، تم فحص 13,330 عينة، من (ثمار زيتون، زيت زيتون، كمبوست، تربة، سيلاج، أعلاف مركزة، تحاليل سماد عضوي، تحاليل المياه والمياه الرمادية، جفت).
- متابعة تنفيذ الخطة الإرشادية، تم تنفيذ 19,099 نشاط إرشادي جماعي وفردى لمختلف الفروع الإرشادية للمزارعين.
- تطوير الأراضي الزراعية والإستخدام الأمثل لها من خلال عدة أعمال كان أبرزها ما يلي:
  - إستصلاح وتأهيل 2586 دونماً من الأراضي الزراعية.
  - بناء 52 ألف متراً مربعاً من الجدران الإستنادية.
  - شق 210.5 كم من الطرق الزراعية.
  - حفر وتأهيل 250 بئر مياه جمع في الأراضي المستصلحة.
  - زراعة 34 ألف شتلة من الأشتال المثمرة في الأراضي التي تم إستصلاحها وتأهيلها.
  - إنشاء 35 ألف متر طولي من السياج على محيط الأراضي المستصلحة.
- في قطاع غزة، تم البدء بتنفيذ مشروع إعادة تأهيل القطاع الزراعي بقيمة 10.5 مليون يورو، والعمل بمشروع تنمية المنطقة الحدودية المنفذ من قبل جمعية قطر الخيرية بقيمة 3 مليون دولار أمريكي، وتنفيذ مشروع إنشاء عيادتين بيطريتين في محافظتي رفح وشمال غزة بقيمة مليون دولار أمريكي، تم البدء بتنفيذ مشروع إعادة تأهيل 4 آبار زراعية في منطقة شرق جباليا.

#### 4.5 الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

- تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد بما يلي:
- إعداد الخطة الإستراتيجية الوطنية للإنتقال من البث التلفزيوني الأرضي التماثلي إلى البث الرقمي.
  - توقيع إتفاقية الناقل الحكومي مع الحكومة الأستونية لتطوير الخدمات الإلكترونية، وإطلاق نظام ناقل البيانات الحكومي (X-Road) بالتعاون مع أكاديمية الحكومة الإلكترونية الأستونية، تم بناء البوابة الحكومية للخدمات الإلكترونية، وإطلاق 12 خدمة (G2G) بين المؤسسات الحكومية لتبسيط الإجراءات وتسهيلها.
  - توقيع مذكرة تنسيق لخطة جنيف للبث التلفزيوني الرقمي لرفع الحد الأقصى للهامش المقبول لقوة إشارة البث بين فلسطين وسوريا ولبنان إلى (6db) بدل (4db).
  - أتمتة أعمال التراخيص ضمن مشروع الحكم الرشيد، والبدء في أتمتة أعمال البريد من خلال برنامج مؤتمت لكافة عمليات البريد (لتقليص الإعتماد على العمل الورقي)، بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون (GIZ) بتكلفة مالية قدرها 150 ألف يورو.

- تجهيز عدد من مكاتب البريد وإفتتاحها، وهي: مكتب التبادل البريدي الدولي في أريحا، مكتب بريد النافذة الموحدة للخدمات الحكومية لأربع وزارات في بدو، تأهيل وإفتتاح مكتب بريد أبو ديس، بالإضافة إلى تزويد البريد الفلسطيني بنظام محوسب.
- تسجيل 61 مؤسسة ضمن نطاقات الإنترنت التالية: edu.ps, sec.ps, plo.ps, Pna.ps .
- الحصول على القرار رقم (99، 125) والقرار رقم (18)، بتوفير الدعم المالي والتقني من الاتحاد الدولي للإتصالات.
- الحصول على قرار من المؤسسة العربية للإتصالات الفضائية (عربسات) بإعفاء فلسطين من ديون العام 2013 والبالغة 1.943 مليون دولار أمريكي.
- توقيع إتفاقية مع الإتحاد البريدي العالمي (UPU) لتطوير الخدمات البريدية الفلسطينية.
- ربط 289 من المؤسسات الحكومية الرئيسية والفرعية على الشبكة الحكومية، وتصميم 45 موقعاً للمؤسسات والوزارات وإستضافتها على خوادم الحاسوب الحكومي.
- إفتتاح المركز الوطني للإبداع التكنولوجي بدعم من مؤسسة (كويكا) الكورية.
- بلغت إيرادات وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2.0 مليون شيكل و 380 ألف دينار أردني.

## 5. إنجازات الحكومة في مجال البنية التحتية

### 5.1 النقل والمواصلات

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال النقل والمواصلات بما يلي:

- إدراج الأرصاد الجوية ضمن الشبكة الحكومية، وتحويل النظام إلى خط (Viber).
- تنظيم الوضع المروري على حاجز قلنديا، من خلال وضع قواطع إسمنتية " نيوجيرسي".
- تأهيل مديريات الترخيص في كل من رام الله وقلقيلية وطولكرم، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)، وإفتتاح مديرتي ترخيص بيطا وقلقيلية.
- إعداد قاعدة بيانات بنظام (GIS) لخطوط مركبات النقل العام، لتوفير بيئة مرورية آمنة.
- برمجة مهن المواصلات لتسهيل الخدمة للمواطنين.
- إضافة طرازات فنية للمركبات المسموح إستيرادها مما وسع قاعدة الإستيراد، وزاد أعداد المركبات المستوردة إلى حوالي 5000 مركبة مستعملة وجديدة.
- إنجاز 3000 معاملة إستيراد مركبات مستعملة، لمستوردي قطاع غزة منذ بداية العام، والتنسيق لإدخال 3000 مركبة مستعملة، و 220 شاحنة، 45 جراراً زراعياً، و 100 رافعة شوكية، و 30 حافلة كبيرة.
- إنجاز مشروع الربط الإلكتروني بين وزارة النقل والمواصلات وهيئة سوق رأس المال وشرطة المرور.
- تنفيذ حملة السلامة المرورية للمدارس غير الآمنة مرورياً برعاية البنك العربي من خلال مراجعة إجراءات السلامة المرورية المستهدفة لتوفير بيئة مرورية آمنة للمدارس.

### 5.2 البيئة والموارد الطبيعية

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال البيئة بما يلي:

- إعتبار يوم الخامس من آذار من كل سنة يوماً وطنياً للبيئة الفلسطينية، وعصفور الشمس الفلسطيني طيراً وطنياً لفلسطين.
- إعداد تقرير حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية للعام 2014 وتقديمه لمقرر حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، ورصد الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية ومتابعتها.
- إعداد مسودة نظام لإدارة النفايات الخطرة في فلسطين وقوائم المواد والنفايات الخطرة.
- وضع خطة إدارية لمحمية وادي القف، ومسح ميداني لـ 46 نبعاً في منطقة العروب في مجال إنفاذ إتفاقية التنوع البيولوجي التي أصبحت فلسطين عضواً فيها منذ الأول من نيسان 2015.

• تنفيذ مشروع الحكم وتوليد المعرفة الممول من البنك الدولي بجزئيتين، هما: مشروع المسح الصناعي لـ 600 منشأة



صناعية وإعداد قاعدة بيانات لـ 800 منشأة، بمبلغ 189 ألف دولار أمريكي، ومشروع التدقيق البيئي لـ 20 منشأة في قطاع الحجر والرخام، بمبلغ 256 ألف دولار أمريكي.

• إعداد دراسة تحليلية لواقع الإنتاج والإستهلاك المستدام في فلسطين الممول من الإتحاد الأوروبي بمبلغ 50 ألف دولار أمريكي.

• تنفيذ مشروع تحديث خطة العمل الوطنية البيئية في فلسطين ضمن إطار عمل إتفاقية برشلونة "تخفيف التلوث في البحر الأبيض المتوسط"، بتمويل من الإتحاد الأوروبي بمبلغ 20 ألف دولار أمريكي.

• إفتتاح قرية الشباب البيئية التعليمية في كفر نعمة.

• تنفيذ برنامج تعزيز دور المؤسسات الفلسطينية في إدماج التغير المناخي في السياسات والإستراتيجيات الوطنية، بتمويل من حكومة بلجيكا بمبلغ 1.86 مليون دولار أمريكي.

• تنفيذ 311 نشاط توعوي في مجال حماية البيئة، تضمنت معارض ودورات تدريبية ولقاءات تثقيفية ومهرجانات وإحياء المناسبات الدولية البيئية، وتنفيذ زيارات سياحية بيئية وغيرها، وإصدار البيانات الصحفية الخاصة بكل مناسبة بيئية.

• البدء بإعداد وتحضير التقرير الوطني الخامس للتنوع الحيوي في فلسطين، والمنفذ من خلال الإتحاد العالمي لصون الطبيعة لصالح سلطة جودة البيئة، خلال الفترة من أيار إلى تشرين الأول من العام 2015، والممول من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمبلغ 38 ألف دولار أمريكي والتي لم يتم صرفها خلال فترة التقرير .

• البدء بمشروع دراسة الآثار الصحية والبيئية للمنطقة الصناعية الإسرائيلية جيشوري، غرب طولكرم، بالفترة من آذار إلى تشرين أول 2015، والممول من قبل البلجيك بمبلغ 90 ألف دولار أمريكي، وقد بلغت قيمة الصرف خلال فترة المشروع مبلغ 25 ألف دولار أمريكي.

• تنفيذ مشروع خطة عمل إستراتيجية لسلطة جودة البيئة للسنوات الثلاث القادمة، بالفترة من شهر نيسان إلى تشرين أول من العام 2015، بتمويل من حكومة السويد مبلغ 15 ألف دولار أمريكي، وقد بلغت قيمة الصرف على المشروع خلال فترة التقرير مبلغ 8 آلاف دولار أمريكي.

• إستلام 158 طلب لمنح الموافقة البيئية لعدد من المنشآت الصناعية أو النشاطات ذات الأثر البيئي، وإصدار 108 موافقة بيئية تضمنت 14 دراسة تقييم أثر بيئي، وتنفيذ 265 جولة رقابة وتفتيش. إستلام 136 شكوى، والتعامل مع 108 شكوى بالطرق القضائية والإدارية والفنية، وتم التحفظ على باقي الشكوى لعدم جديتها أو صحتها.

### 5.3 الطاقة والموارد الطبيعية

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال الطاقة والموارد الحكومية بما يلي:

- توقيع إتفاقيات توريد مواد توزيع كهربائية بقيمة 7.3 مليون دولار أمريكي، لإعادة تأهيل شبكات توزيع كهرباء غزة، بتمويل من البنك الدولي.
- إنجاز قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- إستكمال تأسيس شركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية وضم الهيئات المحلية لهذه الشركات.
- توريد مواد التوزيع الكهربائية الخاصة بالمغذيات الرئيسة لمحطات التحويل في الضفة الغربية بتمويل من حكومة النرويج وبقيمة 3 مليون دولار أمريكي.
- توقيع القرض الإيطالي بقيمة 17 مليون يورو، الخاص ببناء نظام التوزيع على الضغط المتوسط في الضفة الغربية.
- بناء المرحلة الثانية والثالثة من محطة الطاقة الشمسية الممولة من الحكومة التشيكية بقدرة 350 كيلو واط في طوباس بتكلفة مالية 685 ألف دولار أمريكي، بالإضافة إلى تركيب 20 نظام خلايا شمسية للإستخدام في عملية ضخ المياه وري المزروعات بالطاقة الكهربائية المنتجة.
- تركيب ثلاثة أنظمة خلايا شمسية على أسطح المدارس في فلسطين، من أجل المساهمة في الإستقلال الطاقوي، بالتعاون مع جامعة أريزونا الأمريكية ومنظمة الرؤساء الشباب (YPO) ومنظمة رؤساء العالم (WPO).
- إعفاء الوقود المزود لمحطة غزة لتوليد الكهرباء من ضريبة (Blue) لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ 2015/03/13 حتى 2015/06/13، والبدء بتحويل محطة توليد كهرباء غزة للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من الوقود الصناعي.
- الإنتهاء من مشروع إنارة الشوارع بتقنية (LED).
- إقرار معايير تقييم الأداء للشركات المتعلقة بقياس أداء شركات التوزيع العاملة في الوطن والبدء بتطبيقها.
- توريد أجهزة قياس وتدقيق الطاقة لإستخدامها في عمليات التدقيق الطاقوي من قبل طواقم سلطة الطاقة في قطاع غزة بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).
- توريد الكوابل الأرضية الخاصة بالمغذيات الرئيسة في قطاع غزة بقيمة 3.5 مليون دولار أمريكي بتمويل من البنك الدولي والبنك الإسلامي.
- عمل خارطة شمسية وأطلس رياح لفلسطين بالإعتماد على بيانات الأقمار الصناعية بتمويل من الحكومة النرويجية.
- إفتتاح محطة لتحويل الكهرباء في جنين.
- تحصيل رسوم ترخيص شركات التوزيع عن السنوات السابقة 2013/2014 والبالغة 2.3 مليون شيكل.
- إعداد تعليمات صافي القياس التي تمكن المواطنين من عمل مشاريع طاقة متجددة من خلال الطاقة الشمسية بهدف تغطية الإحتياجات الذاتية وتوريد الفائض لشبكة الكهرباء.
- الإنتهاء من المشاريع التالية لإعادة الإعمار لعام 2015 وهي:

1. مشروع توريد مواد كهربائية لزوم شبكات ضغط متوسط ومنخفض كإغاثة طارئة، بتمويل من الحكومة التركية، بتكلفة 640 ألف دولار أمريكي.
2. مشروع توريد مواد كهربائية لزوم شبكات ضغط متوسط ومنخفض كإغاثة طارئة بتمويل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (Unrwa& OCHA)، بتكلفة 300 ألف دولار أمريكي.
3. مشروع "Supply of hardware equipment" بتمويل من البنك الدولي، بتكلفة 60 ألف دولار أمريكي.

#### 5.4 المياه والمياه العادمة

تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال المياه والمياه العادمة بما يلي:



- تم إنشاء مجلس تنظيم قطاع المياه.
- توقيع 17 إتفاقية لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي، مع عدد من الممولين، وتوقيع خمس مذكرات تفاهم.
- تنفيذ مشروع شبكة مياه طمون، بتكلفة 2.88 مليون يورو، ومشروع دراسة الجدوى لشبكة صرف صحي سلفيت، تكلفة 43 ألف يورو، ومشروع محطة المعالجة-أريحا، تكلفة 32 مليون دولار أمريكي.
- إعداد مسودة نظام تعرفه المياه الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة، والمسودة الأولى لنظام ترخيص مرافق المياه والمشغلين.
- تطوير مسودة نظام ترخيص حفر الآبار وترخيص إستخراج المياه الجوفية ونظام حماية المصادر المائية.
- المصادقة على قانون المياه الجديد.
- إعداد نظام جمعيات مزودي الخدمات، وإعداد مسودة نظام إنشاء مصالح مياه إقليمية، وتم عرضه لإبداء الملاحظات.
- تنفيذ مشروع إنشاء خط صرف صحي قرية بروقين- الجزء الأول بتكلفة 1.79 مليون شيكل، ومشروع قرى جنوب شرق نابلس بتمويل من الحكومة الألمانية من خلال بنك التنمية الألماني، بتكلفة 10.69 مليون يورو، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع خط ناقل دير شرف بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)، بتكلفة 6.85 مليون دولار أمريكي.
- بناء شبكة تجميع مياه الصرف الصحي في حبله قضاء قلقيلية، بتكلفة 720 ألف دولار أمريكي، وبناء نظام تصريف مياه الأمطار في قباطية قضاء جنين، بتكلفة 1.43 مليون دولار أمريكي، وبناء شبكة مياه الشرب في خلة المية في يطا قضاء الخليل، حيث بلغت تكلفة المشروع 950 ألف دولار أمريكي.
- تنفيذ مشروع بناء نظام تصريف مياه الأمطار في العيزرية قضاء القدس، بتكلفة 745 ألف دولار أمريكي.
- بناء خزان مرتفع بسعة 200 م<sup>3</sup> في فلامية قضاء قلقيلية، بتكلفة 300 ألف دولار أمريكي.
- إعادة تأهيل شبكة المياه وبناء خزان سعة 200 م<sup>3</sup> في رنتيس قضاء رام الله، بتكلفة 500 ألف دولار أمريكي.



- تنفيذ مشروع تصميم شبكة الصرف الصحي في قرية العوجا الممول من وكالة التنمية السويدية لصالح مركز التطوير المائي والبيئي، ودراسة الجدوى وتقييم الأثر البيئي لمحطة المعالجة.
- تنفيذ مشاريع صرف صحي عنزة وبيت دجن الممول من الإتحاد الأوروبي لصالح جمعية التنمية الزراعية.
- تنفيذ خط ناقل للمياه بطول 10 كم، بالإضافة إلى إنشاء ثلاثة خزانات للمياه بسعة 500 م<sup>3</sup> لكل خزان، وتركيب شبكات مياه داخلية بطول إجمالي بلغ 42 كيلو متر في كل من مادما وعصيرة القبلية وعوريف حيث تبلغ قيمة المشروع 7.4 مليون دولار أمريكي، ويتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID).
- تنفيذ مشروع تحسين معدات الصرف الصحي في منطقة طمون وطوباس وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بتكلفة 3.9 مليون دولار، وتجهيز آبار وتنفيذ شبكات النقل والتوزيع فيها بتكلفة 1.3 مليون دولار أمريكي.
- تنفيذ مشروع التكامل الفعال للحلول غير التقليدية لإدارة المياه في هيكل الإدارة الحالية في الضفة الغربية بدعم من الوكالة الأسترالية للتنمية (AAD) بتكلفة 1.63 مليون دولار أمريكي.



## 5.5 الإسكان والمباني العامة

- تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في مجال الطرق والمباني العامة والإسكان بما يلي:
- تنفيذ 38 مشروع إنشاء وإعادة تأهيل وصيانة لمجموعة من الطرق في المحافظات المختلفة (بقيمة 2.48 مليون دولار أمريكي و 13.85 مليون شيكل)، وتنفيذ 8 مشاريع طرق بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) بقيمة 37.52 مليون دولار أمريكي وبطول 36 كم.
  - تأهيل طرق رئيسة للبلديات والمجالس القروية في المحافظات الشمالية وتسويتها بطول 167 كم وعرض يتراوح ما بين (6-8) م، إضافة إلى تسهيل ساحات وملاعب بمساحة 160 دونماً، وفتح 110 عبارات رئيسة، ونقل طمم و(بيسكورس) لخدمة البلديات والمجالس القروية بما يقدر بـ 3000 طن، وتسهيل وديان وتنظيفها بطول 90 كم.
  - تنفيذ 13 مشروع إنشاء وإصلاح وصيانة المباني العامة بقيمة 900 ألف دولار أمريكي و 41.8 مليون شيكل) أبرزها مشروع تشطيب مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون وتجهيزه، وتشطيب مبنى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجديد.
  - تنفيذ 12 مشروع لإنشاء مجموعة من المباني والمنشآت الأمنية بقيمة (1.77 مليون يورو و 42.89 مليون شيكل).
  - توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الأشغال الأردنية تتضمن بنود تعاون في قطاعات عمل الوزارتين وشيفرات الزلازل.
  - الإستمرار في متابعة ملف الأضرار وتوثيق حالات الأضرار التي تلحق بالمباني ومنازل المواطنين جراء إعتداءات جيش الاحتلال، والمنخفضات الجوية، وجمع المعلومات عن حالات الهدم التي قام بها الاحتلال بحجة عدم الترخيص.

- طرح 104 عطاءات مشاريع الوزارات والمؤسسات، وإحالة 89 عطاء، جاءت على النحو التالي: (45 عطاء لوزارة الأشغال العامة والإسكان، 31 عطاء لوزارة التربية والتعليم العالي، 6 عطاءات لسلطة المياه الفلسطينية، 5 عطاءات لوزارة الزراعة، عطاء واحد لوزارة الصحة) وقد بلغت قيمة العطاءات المحالة حوالي 270 مليون شيكل.
- توسيع وحدات الصيانة التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان بزيادة 3 وحدات (أريحا، جنين، بيت لحم) وتزويدها بالمعدات اللازمة للصيانة متوسطة المستوى، وتم إنجاز التدريب النظري للوحدات القائمة والمستحدثة، والبدء بالعمل بالوحدات المستحدثة.
- إنجاز خطة طوارئ لوزارة الأشغال العامة والإسكان.
- إفتتاح أول مقر مديرية تم بناؤه وفق الإحتياجات الفعلية وهي مديرية أشغال أريحا.
- إصدار أكثر من 20 ألف إفادة أضرار مؤقتة من خلال مديريات وزارة الأشغال العامة والإسكان في المحافظات.

## 6. إعادة إعمار المحافظات الجنوبية

منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، شكلت الحكومة غرفة عمليات مشتركة بين الحكومة والمنظمات الدولية العاملة في المجالات الإنسانية في فلسطين لتتسيق إدخال المساعدات الإغاثية إلى قطاع غزة، ووضعت الحكومة أقصى إمكانياتها بناءً على توجيهات سيادة الرئيس محمود عباس لتلبية إحتياجات أبناء شعبنا في قطاع غزة، والتخفيف من معاناتهم، ودعم صمودهم في مواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر بكل السبل الممكنة، وبذل كل الجهود مع كافة الجهات العربية والدولية لتقديم الدعم والمساندة، كما أنشأت صندوق إغاثة لتقديم الإغاثة الإنسانية والطبية العاجلة، وتوفير المواد التموينية والأدوية والمستلزمات الطبية، وتوفير المأوى والوقود لأهلنا في القطاع، داعياً كافة مكونات المجتمع الفلسطيني والدول العربية والإسلامية والدول الصديقة لدعم هذا الصندوق وتمويله.

وقد اتخذت الحكومة كافة الإجراءات الممكنة لدعم طلب سيادة الرئيس بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي، ليقوم بواجبه في حماية أبناء الشعب الفلسطيني، بعد أن فشل مجلس الأمن في الجلسة السابقة في اتخاذ قرار بوقف العدوان وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وطالبت الحكومة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف وكافة دول العالم الحر، والدول العربية والإسلامية، بتحمل مسؤولياتها والتحرك الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي، والمجازر الجماعية الدامية التي ترتكبها قوات الإحتلال ضد أبناء شعبنا، ووقف نزيف الدم المتواصل والكوارث الإنسانية التي حلت بأهلنا في قطاع غزة، نتيجة العدوان الإسرائيلي المتواصل.

قامت الحكومة بتجنيد كامل طاقاتها، ووضع كل إمكانياتها لتلبية إحتياجات أبناء شعبنا في قطاع غزة، وبذلت كل الجهود مع كافة الجهات العربية والدولية لتقديم الدعم والمساندة، وقررت تخصيص معونات مالية طارئة بقيمة 25 مليون شيكل لقطاع غزة، وتقديم مبلغ 10 ملايين شيكل لدعم المواطنين النازحين الذين دمرت منازلهم وإغاثتهم، وكذلك الذين أجبروا على النزوح من بيوتهم بسبب العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة. وقررت الحكومة إقتطاع نسبة 1% من رواتب الموظفين في القطاع العام عن شهر تموز على أن تودع في حساب صندوق إغاثة قطاع غزة، وعملت على تأسيس غرفة عمليات مشتركة بين الحكومة والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية العاملة في المجال الإنساني لتتسيق تقديم الإغاثة الإنسانية لأهلنا في قطاع غزة، وواصلت إرسال شحنات الأدوية والمستلزمات الطبية لمستشفيات قطاع غزة منذ اليوم الأول للعدوان، على الرغم من المعوقات التي تفرضها إسرائيل.

وفور إنتهاء العدوان الإسرائيلي قامت الحكومة بتشكيل لجنة وزارية لإعادة الإعمار، وتشكيل فريق وطني مهمته التنسيق والإشراف على تنفيذ كل النشاطات الهادفة لإعمار المحافظات الجنوبية، ووضع الخطط التنفيذية وتحديد أولويات الإعمار بالتنسيق مع الوزارة والمؤسسات ذات العلاقة، والتنسيق مع الأطراف الأخرى المعنية بإعادة الإعمار، بما في ذلك الأطراف المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتقديم الدعم اللازم للوزارات والمؤسسات المشاركة في تنفيذ المشاريع المكلفة بها،

والتواصل مع الإعلام والتوعية الإجتماعية. وقد قامت اللجنة بالتحضير والإعداد لمؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة الذي عقد بتاريخ 2014/10/12 حيث إلتزمت مختلف الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة بتقديم مبلغ 5.4 مليار دولار أمريكي لإعادة إعمار القطاع.

ورغم الصعوبات التي تواجه عملية إعادة إعمار غزة والمتمثلة بعدم وفاء الدول بتقديم الأموال التي التزمت بتقديمها خلال مؤتمر القاهرة لإعادة الإعمار، وإستمرار الحصار وإغلاق المعابر، والقيود على آلية إدخال المواد لإعادة الإعمار، والنقص في الآليات والمعدات المطلوبة لإعادة الإعمار إلا أن الحكومة استطاعت إنجاز ما يلي:

- حصر الأضرار لحوالي 161 ألف مواطن، وتم المصادقة على مساعدة حوالي 95,143 مستفيداً منهم.
- صرف مبلغ حوالي 14.3 مليون دولار أمريكي بتمويل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) لما يقارب 11,500 مستفيد لحالات الهدم الكلي أو الجزئي غير الصالح للسكن، و6.6 مليون دولار أمريكي لما يقارب 4700 مستفيد بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- صرف مبلغ بقيمة 85 مليون دولار أمريكي لإصلاح الأضرار الجزئية لما يزيد عن 90 ألف مستفيد من خلال وكالة الغوث، وصرف مبلغ بقيمة 6 مليون دولار أمريكي لحوالي 2000 مستفيد بتمويل من دولة قطر، بالإضافة إلى ترميم وإعادة تأهيل 850 وحدة سكنية متضررة جزئياً بشكل بالغ غير صالح للسكن بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي بالتعاون مع الوكالة الدولية للتنمية (UNDP).
- صرف مبلغ بقيمة 28 مليون دولار أمريكي لتوفير مسكن مؤقت "بدل الإيجار" لحالات الهدم الكلي أو الجزئي غير الصالح للسكن لما يقارب 13 ألف مستفيد من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA)، و6.6 مليون دولار أمريكي لما يقارب من 3600 مستفيد من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- تلقي 14 أسرة مساعدة منحة الإيجار، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، و2265 أسرة بقيمة 1.9 مليون دولار أمريكي، من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA). كما تلقت 120 أسرة من ذوي أصحاب المنازل التي تضررت بشكل طفيف، مساعدات نقدية عبر برنامج المساعدات النقدية الممول من كوريا الجنوبية البالغة قيمته 300 ألف دولار أمريكي.
- صرف مبلغ حوالي 83 مليون دولار أمريكي من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) لما يقارب 72 ألف مستفيد، وصرف مبلغ 250 ألف دولار أمريكي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لـ 154 مستفيداً.
- توفير 2200 وحدة سكنية متنقلة و2600 غرفة بتكلفة تزيد عن 23 مليون دولار أمريكي، بتعهد من عدة جهات عربية ودولية أبرزها وكالة التنسيق والتعاون التركية "تيكا" والهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية والهيئة العربية الدولية للإعمار والهيئة العمانية، تم حتى تاريخه توزيع حوالي 300 وحدة سكنية متنقلة على الأسر المشردة موزعة على كافة محافظات قطاع غزة.

- توزيع 500 وحدة سكنية متقلبة على الأسر المشردة موزعة على كافة محافظات قطاع غزة، وصرف مبلغ بقيمة ألف دولار من خلال المنحة المقدمة من دولة قطر لـ 7000 أسرة من أصحاب المنازل المهدامة كلياً، وتم تقديم منحة إعانة بقيمة 500 دولار لـ 230 مستفيداً من خلال هيئة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH) و 124 مستفيداً آخر من خلال الهيئة العربية لإعادة إعمار غزة.
- التنسيق لإدخال وتوزيع 500 كرفان بتبرع من رجال الأعمال الأتراك وبالتنسيق مع الغرفة التجارية بمدينة الخليل.
- وضع حجر الأساس لمشروع مدينة سمو الشيخ حمد للأسرى المحررين - مدينة الزهراء ضمن مشاريع المنحة القطرية بقيمة 407 مليون دولار أمريكي.
- صرف حوالي 750 ألف دولار أمريكي لـ 155 مستفيداً بتمويل من جمعية قطر الخيرية.
- تنفيذ برنامج إعادة الإعمار من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بقيمة 10 مليون دولار أمريكي لـ 600 وحدة سكنية.
- توفير الموافقة على إدخال مواد البناء لمشاريع إعادة إعمار الوحدات السكنية المهدامة كلياً لـ 970 مستفيداً من المنحة القطرية، ومشروع 200 وحدة سكنية من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، و 961 مستفيداً من المنحة الكويتية.
- تخصيص 429,681 طناً من مواد البناء للمتضررين، يتم توزيعها من خلال الموردين المعتمدين في كافة محافظات القطاع والبالغ عددهم 101 مورد معتمد.
- توقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة الإيطالية والإتفاق على تمويل قرض بقيمة 16 مليون دولار أمريكي لإعادة إعمار برج المجمع الإيطالي وأبراج الندى شمال القطاع، وبناء خمسة أبراج إضافية.
- توقيع إتفاقية تجهيز مكان لتجميع ركام المنازل المدمرة خلال العدوان الأخير على قطاع غزة وإعادة تدويره، بقيمة 3 مليون دولار أمريكي.
- إزالة 560 ألف طن من الركام لـ 630 مبنى بقيمة 14 مليون دولار أمريكي بتمويل من السويد والوكالة الدولية للتنمية (USAID)، وإزالة حوالي 290 ألف طن من الركام لـ 340 مبنى، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- توريد أصناف الأدوية بحوالي 1.75 مليون دولار أمريكي، وإستكمال عملية توريد للأجهزة الطبية بحوالي 4.14 مليون دولار أمريكي تشكل حوالي 42% من الإحتياج المطلوب لسنة شهر، ويجري توريد أصناف قطع الغيار المطلوبة بقيمة مليون دولار وتشكل حوالي 50% من إجمالي المطلوب.
- بلغت نسبة الإنجاز العام بما يتعلق بإعادة تأهيل المخازن الرئيسية 93%، وما زال العمل جاري بالخزانات الثلاثة: الكوثر بالمغرافة، دير البلح الشرقي والأقصى وابتظار دخول الإسمنت لإستكمال خزان بني سهيلا وخزان خزاعة.
- بلغت نسبة الإنجاز لإعادة تأهيل بئر وداي السلقا 97% وابتظار توصيلة بخطوط الكهرباء العام ليتم التسليم النهائي، كما بلغت نسبة الإنجاز 40% للإصلاح الدائم لـ 16 خزان مدمرة جزئياً.

- الإنتهاء من تأهيل ما يقارب 20 كم من شبكات المياه المدمرة، وتأهيل 8 محطات ضخ الصرف الصحي، بالإضافة إلى إعادة تأهيل 6 محطات تحلية صغيرة.
- إعداد المسودة النهائية لسياسات الإعمار، وإعداد دليل إعادة الإعمار، وإعتماد سياسات الحكومة في الإغاثة والإيواء.
- تصميم وتطوير بوابة إلكترونية للمواطنين المتضررين جراء العدوان الإسرائيلي الأخير في المحافظات الجنوبية، وتصميم منظومة صرف التعويضات للمتضررين وتطويرها.

## 7. دعم صمود مدينة القدس

- تمثلت أبرز إنجازات الحكومة في دعم صمود مدينة القدس ومواطنيها بما يلي:
- اعتماد المنحة الإيطالية (FAIR) لإقرار مشاريع القدس بواقع 1.82 مليون دولار أمريكي.
  - معالجة 849 ملفاً بموجب النظام المعمول به لدعم الصمود المقدسي، وعلاج قضايا تتعلق برخص البناء، المؤسسات والأندية، البنية التحتية والمشاريع، الهدم، مخالفات الأبنية وملفات العيادتين القانونية والهندسية، حيث بلغت إجمالي المبالغ المحررة لذلك 12.82 مليون شيكل.
  - توقيع مذكرة تفاهم في مجال التعاون القانوني مع المجلس النرويجي للاجئين (NRC) بالشراكة مع محافظة القدس.
  - إتمام مراجعات تنفيذ منحة برنامج الوصول إلى المناطق المصنفة (ج) والقدس الشرقية بالتعاون مع (CRDP)، وذلك لصالح مشاريع في محافظة القدس، ولغاية 2015/6/2، نحو 3.8 مليون دولار أمريكي، وهو البرنامج الثالث من المنحة.
  - تنفيذ الأثر المالي لقرارات اللجنة الوطنية العليا للقدس، وإستكمال إجراءات شراء محلات المصراة بنسبة 25%، وشراء عقار ناصر قرش ووقفه خيرياً، وإسقاط القضية لدى المحاكم الإسرائيلية.
  - دعم صمود تجار القدس في البلدة القديمة بمبلغ إجمالي وصل إلى مليون وخمسون ألف دولار أمريكي كمرحلة أولى غطت ما يقارب 350 تاجر، على أن تُستكمل بقية المراحل التي تغطي 1050 تاجر آخر لاحقاً.
  - تسوية قضية شراء أراضي كفر عقب من مُلاك يهود ومنح المستفيدين قرصاً بواقع 3.1 مليون شيكل.
  - تسوية قضية الحجز على محلات وعقارات في باب العامود من خلال منح ذوي العلاقة قرصاً مالياً بواقع مليون دولار أمريكي.

## 8. المعوقات والتحديات التي واجهت الحكومة

واجهت الحكومة الفلسطينية خلال فترة عملها العديد من المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية، التي أثرت وبشكل كبير إنجاز الأهداف والخطط الوطنية، ومن أهم هذه المعوقات:

- الإنقسام السياسي والإداري والذي نتج عنه عدم تمكن الحكومة من أداء مهامها في قطاع غزة، والسماح لها بإستلام المعابر.
- تواصل الإعتداءات الإسرائيلية على رأسها العدوان على قطاع غزة وما ترتب على ذلك من إلتزامات مالية لإعانة أهلنا وإعادة إعمار ما دمره العدوان.
- عدم إلتزام بعض الدول المانحة بتقديم الأموال التي تعهدت بها خلال مؤتمر القاهرة لإعادة الإعمار، وآلية إدخال مواد البناء لإعادة الإعمار.
- إستمرار الحصار المفروض على قطاع غزة.
- الأزمة المالية الخانقة جراء تكرار إحتجاز إسرائيل لإيرادات المقاصة، وعدم وفاء العديد من الدول العربية والإسلامية بتقديم ما تعهدت به خلال القمم العربية والإسلامية وخاصة توفير شبكة الأمان العربية.
- الجمود في عملية السلام، وغياب الضغط الدولي اللازم على الحكومة الإسرائيلية لإلزامها بوقف جرائمها وإنتهاكاتها.
- تدهور الأوضاع الإقتصادية و إرتفاع معدلات البطالة نتيجة إجراءات الإحتلال.
- مواصلة سياسة تهويد القدس وتكثيف الإستيطان والحواجز العسكرية.
- سيطرة إسرائيل على أجزاء كبيرة من الأرض في الضفة الغربية، وصعوبة إقامة المشاريع في المناطق المصنفة (ج)، وتوسيع جدار الفصل العنصري.
- عدم تجاوب بعض الوزارات والمؤسسات العامة، بالعمل على دمج وحدات النوع الإجتماعي لديها في الخطط والسياسات والموازنات التي تقوم برسمها، وعدم وضوح دور ومهام وحدة النوع الإجتماعي في بعض الوزارات.